

تسع عشرة نصيحة لإدارة بايدن من أجل منع الصراعات

إحاطة مجموعة الأزمات حول الولايات المتحدة الأمريكية رقم 2
بروكسل/واشنطن 28 كانون الثاني/يناير 2020. ترجمة من الإنكليزية

ما الجديد؟ تستلم إدارة بايدن مهام منصبها في مواجهة تحديات كبيرة في ميدان السياسة الخارجية. بعض المشاكل مثل جائحة كوفيد-19 جديدة، في حين أن بعضها الآخر، بما في ذلك عدة صراعات مميتة، قديمة وتقاوم بعناد جهود تسويتها.

ما أهمية ذلك؟ لقد نزعَت الإدارات السابقة إلى اللجوء إلى أدوات قسرية في التعامل مع الأزمات المعقدة – مثل التهديد باستعمال القوة، واستعمالها، إضافة إلى فرض عقوبات ثقيلة الوطأة. ويشير سجل الإدارات إلى أن هذه الاستراتيجيات غالباً ما تفشل في تحقيق النتائج المرجوة منها، بل يمكن أن تجعل حالات صعبة أسوأ حالاً.

ما الذي ينبغي فعله؟ بدلاً من العودة إلى الاستراتيجيات التي لم تكن ذات جدوى لا للولايات المتحدة ولا للآخرين في الماضي، ينبغي على فريق بايدن أن يبتعد عن الحلول العسكرية للأزمات المعقدة والبحث عن أدوات جديدة لمعالجة تحديات السلام والأمن العالميين التي تنتظره.

لمحة عامة

بعد أكثر من أسبوع بقليل على تسلّم جو بايدن مهام منصبه بصفته الرئيس السادس والأربعين للولايات المتحدة، بدأ فريقه في مجال السياسة الخارجية باتخاذ شكله النهائي. مستشار الأمن القومي جيك سوليفان (أحد أعضاء مجلس أمناء مجموعة الأزمات السابقين)، ووزير الخارجية توني بلينكن، ووزير الدفاع لويد أوستن ومديرة المخابرات الوطنية أفريل هينز شرعوا في الاستقرار في أدوارهم الجديدة. أعضاء رئيسيين آخرين في الإدارة، بمن فيهم مرشحة بايدن لمنصب السفارة الأمريكية في الأمم المتحدة (ليندا توماس-غريفيلد)، ينتظرون تثبيت مجلس الشيوخ لهم في مناصبهم. لن يترتب على أعضاء هذا الفريق قضاء وقت طويل في التعرف على بعضهم بعضاً؛ إذ إنهم جميعاً عملوا في أدوار رفيعة المستوى في مجال الأمن القومي خلال إدارة أوباما ولمدة ثمان سنوات، والتي انتهت عندما وصل الرئيس دونالد ترامب إلى المنصب في كانون الثاني/يناير 2017. لكن في حين ستكون سنوات الخبرة تلك ميزة إيجابية، لا ينبغي بشكل عام لإدارة بايدن أن تستأنف العمل حيث تركته إدارة أوباما.

قد يشعرون بإغراء محاولة فعل ذلك. إذ في المحصلة – ومع وجود الاستثناء الهائل المتمثل في جائحة كوفيد-19 – فإن تحديات عام 2021 تحمل أوجه شبه كثيرة مع تحديات عام 2017. فلا تزال الولايات المتحدة وكوريا الشمالية في حالة مواجهة بشأن البرنامج النووي للأخيرة. والصراعات التي غرقت فيها الولايات المتحدة في جنوب آسيا والشرق الأوسط لا تزال شركاها منصوبة لها. كما تستمر أزمة المناخ بالتفاقم.

لكن مع شروعه بالانغماس في هذه المشاكل، سيكون من قبيل الحكمة بالنسبة لفريق بايدن أن يدرس بتمعن الطرق التي تسببت فيها الولايات المتحدة، أو على الأقل أسهمت في خلق المآزق التي تواجهها الآن. فعمليات التدخل المكلفة التي قادتها الولايات المتحدة أو دعمتها في العراق، وليبيا واليمن وأدت صراعات وأزمات تستمر بالتسبب بهزات لتلك البلدان ولمناطق أبعد منها. لقد تركت إخفاقات الإدارات السابقة في اتخاذ قرارات صعبة حيال أهدافها في أفغانستان الفريق الحالي في مواجهة خيارات أكثر صعوبة الآن. فقد أخفقت حملات "الضغط الأقصى" التي شنتها الولايات المتحدة بالاعتماد على عقوبات ثقيلة الوطأة والتهديد باستخدام القوة

بتحقيق النتائج المرجوة في إيران، وكوريا الشمالية وفنزويلا، وأغرقت ملايين الناس في البؤس، وفي بعض الحالات، ساعدت في ترسيخ مواقع خصوم الولايات المتحدة.

باختصار، فإن الأدوات القسرية التي تلجأ إليها واشنطن في كثير من الأحيان عند اشتداد الأزمات تجعل الأمور أكثر سوءاً. فقد باتت الحكومة الأمريكية بحاجة لاكتساب عادات جديدة والقيام بمجموعة مختلفة من التحركات لمواجهة أزمات معقدة. ومن أجل تحفيز التفكير في هذا الاتجاه، جمعت مجموعة الأزمات المواد الأتية لمعالجة تسعة عشر من التحديات الرئيسية للسلام والأمن التي ستواجهها الإدارة الجديدة. وتستند التوصيات إلى كتابات سابقة لمجموعة الأزمات وأبحاث ميدانية جارية حالياً. وتقدم على أمل أن تجد فيها الحكومة الأمريكية أفكاراً يمكن أن تساعد على تسوية صراعات قديمة ونزع فتيل صراعات جديدة، وكل ذلك في خدمة عالم أكثر سلاماً.

1. أفغانستان: امنحوا محادثات السلام فرصة

في حين تشكل محادثات السلام فرصة للولايات المتحدة لإخراج نفسها من صراع دام عقوداً في أفغانستان، فإنها تشكل أيضاً واحداً من أكبر تحديات السياسة الخارجية بالنسبة لإدارة بايدن.

في شباط/فبراير 2020، وقعت الولايات المتحدة مع متمردين من طالبان اتفاقاً تعهدت فيه واشنطن بسحب القوات الدولية من أفغانستان مقابل وعد من طالبان بمنع الإرهابيين الدوليين من استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد الولايات المتحدة والدخول في محادثات مع الحكومة الأفغانية. استغرقت محادثات السلام الأفغانية تلك ستة أشهر من التحضيرات وبالكاد حققت بعض التقدم، بينما ظلت مستويات العنف مرتفعة. وبوجود تباينات كبيرة بين الطرفين المتفاوضين بشأن قضايا مهمة ومقاومة طالبان لتخفيف حدة هجماتها بينما تستمر المحادثات، من غير الواضح أين تتجه هذه المفاوضات الآن. في الوقت الحاضر، النقاشات متوقفة بينما تنتظر الأطراف إشارات من الإدارة الأمريكية الجديدة بشأن التزامها، أو عدمه، بعملية السلام الناشئة حديثاً.¹

لا ينبغي أن يكون ذلك مبرراً للإحباط بالنسبة للرئيس بايدن وفريقه. فثمة مسار، ولو كان ضيقاً، لتحقيق تسوية سياسية، وهي بالتأكيد أفضل حصيلة بالنسبة لبلد في حالة حرب مستمرة منذ ما لا يقل عن أربعة عقود. ينبغي على إدارة بايدن أن تعبر فوراً عن التزامها باستمرار دعم المفاوضات. رغم أن المنتقدين جادلوا بأنه كان هناك عيوب في مقاربة إدارة ترامب، خصوصاً فيما يتعلق بنطاق التنازلات التي منحت لطالبان – وبشكل أخص التعهد بسحب القوات الأمريكية – والاعتراف بالتنظيم لجزءه إلى محادثات السلام مع الحكومة الأفغانية، فإن كل هذا أصبح جزءاً من الماضي. وليس لدى الرئيس بايدن ما يخسره في الاستمرار باختبار إمكانية التوصل إلى تسوية سياسية. بالمقابل، فإن التخلي عن المفاوضات سيكون له كلفة مرتفعة، مثل عودة طالبان المحتملة إلى حرب غير محدودة (بما في ذلك استهداف القوات الأمريكية)، إضافة إلى فقدان الدعم الضمني على الأقل لسياسة الولايات المتحدة من قبل إيران، وباكستان، وروسيا، والصين وجيران آخرين.

إلا أن الإدارة الجديدة ستكون بحاجة لشراء بعض الوقت. فاتفاق شباط/فبراير 2020 بين الولايات المتحدة وطالبان وضع تاريخاً متوقعاً للانسحاب الكامل للقوات الأجنبية من أفغانستان هو أيار/مايو 2021. وهذا ليس وقتاً كافياً لتتمكن الإدارة الجديدة من تصميم مسار سياستها وتقييم امتثال طالبان لتأكيداتها في مواجهة الإرهاب التي قدمتها في اتفاق شباط/فبراير. كما أنه ليس وقتاً كافياً للأطراف الأفغان – الذين، على سبيل المثال، قضوا ثلاثة أشهر في التفاوض على مجموعة مختصرة من القواعد الإجرائية للمحادثات – للتوصل إلى أي اتفاقات ذات معنى. ينبغي على الدبلوماسيين الأمريكيين أن يتحركوا بسرعة لإقناع طالبان بتمديد ذلك الموعد النهائي، ربما لستة أشهر، بالنظر إلى أن انطلاق مفاوضات السلام الأفغانية استغرق وقتاً طويلاً كي يبدأ. كما ينبغي أن تمنح واشنطن الأولوية لتأسيس إطار دبلوماسي إقليمي لدعم مفاوضات السلام الأفغانية وكذلك حصيلة أي تسوية سلمية؛ إذ لم يكن الاستقرار الدائم في أفغانستان ممكناً دون دعم القوى الإقليمية.

على نحو منفصل، سيترتب على الإدارة الجديدة تحديد ما إذا كانت تعترم الاحتفاظ بوجود عسكري صغير لكن لمدة غير محدودة في أفغانستان لأغراض محاربة الإرهاب، كما اقترح بايدن نفسه. وذلك حكم ينبغي عليها التوصل إليه حالما تتمكن من تحديد إحداثياتها. وسيكون ذلك حكماً مؤلماً؛ بالنظر إلى أن قراراً لصالح استمرار الوجود العسكري سيشكل، عند لحظة معينة، نغماً لعملية السلام لأنه من غير المرجح أن توافق طالبان عليه. كما أن روسيا، والصين وإيران سترفض استمرار الوجود الأمريكي ويمكن أن تتخذ خطوات

¹ انظر Crisis Group Asia Briefing N°165, *What Future for Afghan Peace Talks under a Biden Administration?*, 13 January 2021.

لتعقيده. وسترغب الحكومة الأفغانية أن تتضمن مثل تلك المهمة دعماً لحربها الوجودية ضد طالبان. وكي يتمكن بايدن من الاحتفاظ بقواته في أفغانستان في ظل تلك الظروف، فإن إدارته ستكون مسؤولة عن كتابة الفصل القادم مما يسمى الحروب الأبدية التي بدأت بعد هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، والتي ستدخل عقدها الثالث في وقت لاحق من هذا العام. في الوقت الراهن، ينبغي أن تكون الأولوية القصوى للإدارة الأمريكية المحافظة على استمرار عملية السلام وشرء الوقت الذي ستحتاجه لمواجهة القرارات التي سيترتب عليها اتخاذها.

2. الصين؛ إدارة التوترات الاستراتيجية

من المحتم أن يكون التعامل مع القوة المتنامية للصين على رأس أولويات السياسة الخارجية بالنسبة للإدارة الجديدة، التي تترث علاقة صدامية جداً مع بكين. سوف تحدد العلاقات بين الولايات المتحدة والصين شكل النظام العالمي في العقد المقبل إلى حد كبير. ومن غير الواضح ما إذا كان فريق بايدن سيتمكن من بناء علاقة أقل عدائية مما فعلت إدارة ترامب، خصوصاً لأن الإدارة الجديدة أوضحت أصلاً بأنها لن تسكت على إساءة معاملة الصين لسكانها الإيغور، التي وافق وزير الخارجية توني بلينكن في جلسة تربيته في مجلس الشيوخ على أنه ينبغي توصيفها على أنها إبادة جماعية.² ويبدو أن بيانات بكين التصالحية بشأن الإدارة الجديدة توفر "نافذة أمل جديدة" تشير إلى رغبة من جانبها بتخفيف حدة التوترات.³ لكن حتى إذا كان هناك احتمال لوجود مجال أكبر للتعاون بشأن بعض المواضيع (التغير المناخي، والتجارة العالمية، والصحة العامة)، فإن من الواضح أن بكين تبقى المنافس الاستراتيجي الأكبر لواشنطن. وسيتعين على العملاقين إيجاد وسيلة لإدارة التوترات التي ستنشأ دون شك عندما تصبح الصين أكثر حزماً في تأكيد حضورها وتردد الولايات المتحدة على ذلك.

رغم أن مضيق تايوان يشكل نقطة اشتعال محتملة، فإن بحر الصين الجنوبي، الذي يعبره أكثر من ثلث التجارة العالمية، هو على الأرجح المكان الذي سيشهد المخاطرة الأكبر في تحول التنافس إلى مواجهة مفتوحة. من خلال ادعاءاتها بامتلاك حقوق بحرية، جعلت الصين من بحر الصين الجنوبي رمزاً لتطلعاتها كقوة عظمى، في حين أن الولايات المتحدة، التي كانت تقليدياً القوة البحرية المهيمنة في المنطقة، تريد ضمان ممرات التجارة الحيوية، وفي النهاية، احتواء القوة الصاعدة للصين. في عام 2016، حكمت محكمة أنشأت بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام 1982 ضد الصين بشأن ادعاءات رئيسية تقدمت بها الفلبين ودول أخرى، لكن الصين رفضت الحكم بوصفه "لا أكثر من ورقة في سلة المهملات".⁴ وتلجأ الولايات المتحدة إلى طرح هذا القرار للإشارة إلى أن أفعال الصين تتنافى مع النظام الدولي التقليدي القائم على القواعد.⁵ والولايات المتحدة محقة في هذه النقطة، لكن كانت واشنطن ستكون في موقع أفضل بكثير لرفضها لو كانت الولايات المتحدة نفسها طرفاً في الاتفاقية.

ومن المرجح أن تستمر الولايات المتحدة باتتباع نفس التكتيكات التي دأبت على استخدامها في محاولة للحد من أنشطة الصين في بحر الصين الجنوبي. وتشمل هذه التكتيكات عمليات تتعلق بحرية الملاحة، والمناورات العسكرية التي تشارك فيها عدة دول والتي تقوم بها مع مختلف الحلفاء، والإدانة العلنية لأفعال الصين، والضغط الدبلوماسي والعقوبات ضد الشركات الصينية التي تستمر في تحسين موقع الصين من خلال إقامة المنشآت في المناطق المتنازع عليها. ومن أجل منع الحوادث في البحر والتي يمكن أن تتصاعد، ينبغي على الولايات المتحدة مراجعة آليات إدارة الأزمات وبروتوكولات التواصل مع الدول ذات الصلة، بما فيها الصين، وتعزيزها عندما يكون ذلك ممكناً وعندما تدعو الحكمة إلى ذلك. وسيكون من المفيد على نحو خاص

² Dierdre Shesgreen, "The world's on fire' and other takeaways from Biden's secretary of state nominee confirmation hearing", *USA Today*, 19 January 2021. كان بلينكن يعبر عن موافقه على أحد الاستنتاجات التي أعلنها سلفه، وزير الخارجية مايك بومبيو، في آخر أيامه في المنصب. وفي جلسة تثبيت تلت ذلك لمرشحة بايدن لمنصب السفارة في الأمم المتحدة، قالت ليندا توماس-غرينفيلد إن وزارة الخارجية ستراجع الاستنتاج الذي أعلنه بومبيو بسبب "عدم اتباع جميع الإجراءات ولضمان تثبيت التوصيف". انظر Patricia Zengerle and Michelle Nichols, "U.S. reviewing China genocide ruling to make sure it sticks", *Reuters*, 27 January 2021.

³ "China sees 'new window of hope' in ties with U.S.", *Bloomberg*, 1 January 2021.
⁴ Bill Hayton, "Two Years On, China's South China Sea Ruling Remains a Battleground for the Rules-Based Order", *Chatham House*, 11 July 2018.

⁵ "U.S. Position on Maritime Claims in the South China Sea", press statement, U.S. State Department, 13 July 2020.

تطوير إجراءات بناء ثقة متعددة الأطراف مع الصين ودول جنوب شرق آسيا لتحاشي وقوع حوادث في البحر، بما في ذلك مع وكالات عسكرية ووكالات إنفاذ القانون.

كما أن بحر الصين الجنوبي سيختبر قدرة الإدارة الجديدة على تعزيز التحالفات التي أهملتها إدارة ترامب. ومع إحيائها لعلاقتها مع رابطة دول جنوب شرق آسيا والدول الأعضاء فيها، خصوصاً تلك التي لديها نزاعات إقليمية بحرية مع الصين، سيتعين عليها ممارسة قدر كبير من اللباقة، لأن من المرجح أن تعتبر الصين مثل تلك التحركات تهديداً لمصالحها، وأيضاً لأن القادة في المنطقة – الذين تربطهم علاقات اقتصادية قوية بالصين – لا رغبة لديهم بالاصطفاف إلى هذا الجانب أو ذاك في التنافس الأمريكي الصيني. وفي إعادة بناء العلاقات مع هذه الدول، ينبغي على واشنطن محاولة تجنب الاحتكاك غير الضروري عبر إبراز المزايا الاقتصادية المتبادلة بدلاً من التأكيد على أهمية هذه التحالفات لتنافسها مع قوة عظمى أخرى.

3. كولومبيا: المساعدة على تأمين الريف

لقد لعبت الولايات المتحدة منذ وقت طويل دوراً مبالغاً فيه في كولومبيا – دعماً لحكومات متتابعة في حربها ضد المتمردين، ومحاولة التوصل إلى السلام معها، والضغط عليها لوقف تجارة المخدرات الهائلة في البلاد.

قد يكون الإنجاز الأكثر أهمية في هذه الحملة الدائرة منذ وقت طويل الاتفاق الذي تم التوصل إليه عام 2016 بين الدولة الكولومبية والقوات المسلحة الثورية الكولومبية (فارك). لقد نجح الاتفاق في بعض جوانبه؛ فالأغلبية الساحقة من أعضاء (فارك) الذين تخلوا عن السلاح ما يزالون في الحياة المدنية.⁶ وقد وضع نظام العدالة الانتقالية الذي نص عليه الاتفاق موضع التنفيذ.⁷ لكن في نواح أخرى، فإنه يصارع للبقاء نافذاً. فالقادة الاجتماعيون، وهم غالباً من الناشطين المحليين في المناطق الريفية وكانوا في عام 2016 أكبر داعمي الاتفاق، يتعرضون للاعتقال وبمعدلات مرتفعة، على الأغلب على أيدي مجموعات مسلحة معروفة الهوية.⁸ ويلقى مقاتلو (فارك) السابقون المصير نفسه.⁹ وقد حدثت زيادة في المجازر الجماعية وتدهور عام في الأوضاع الأمنية في الريف في عام 2020.¹⁰

ومع تعرض مكاسب السلام الهش للخطر، يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دوراً مهماً في مساعدة اتفاق عام 2016 على تحقيق الوعود التي قطعها في مجالي السلام والأمن. وستكون النقطة المحورية تشجيع بوغوتا على تطوير استراتيجية أكثر واقعية لتأمين الريف، حيث ملأت مجموعات مسلحة جديدة وأخرى أعيدت إلى الحياة الفراغ الناجم عن عدم قدرة الدولة على السيطرة على المناطق التي كانت في الماضي خاضعة لنفوذ (فارك)، متلطفة للتربح من الاقتصادات غير القانونية.

حتى الآن، تُمثل رد الحكومة بشكل رئيسي في استهداف مثل تلك المجموعات بالقوة العسكرية والتركيز على اقتلاع نباتات الكوكا بالقوة. تعكس هذه المقاربة قناعة بوغوتا بأن أعمال العنف الجديدة تعزى بشكل حصري تقريباً لتجارة المخدرات والأعمال الإجرامية، وكذلك لميل واشنطن للقضاء على هذه الزراعة بوصفه الحل في مواجهة المخدرات. إلا أن هذه السياسة تتجاهل الدور الذي يلعبه الفقر الريفي العميق والغياب شبه التام لمؤسسات الدولة الفعالة في العديد من المناطق الريفية، مما يسمح بازدهار الأسواق غير الشرعية وقوى بديلة توفر القانون والنظام. علاوة على ذلك، يبدو أن هذه السياسة غير ناجحة. إذ ليس ثمة ما يشير إلى أن استراتيجية الحكومة في استئصال الجماعات المسلحة (التي تنزع إلى التكاثر في ظل هذه الظروف) أو القضاء على تجارة الكوكا (التي شهدت زيادة في إنتاج الكوكايين عام 2020، رغم انحسار المساحات، الأمر

⁶ "State of Implementation of the Colombian Final Accord – December 2018 to November 2019", Kroc Institute for International Peace Studies, September 2020.

⁷ "Transitional Justice in Colombia", Carr Center for Human Rights Policy (Harvard), Spring 2020.

⁸ Crisis Group Latin America Report N°82, *Leaders under Fire: Defending Colombia's Front Line of Peace*, 6 October 2020.

⁹ "UN envoy says ex-FARC combatants being killed", Al Jazeera, 15 October 2020.

¹⁰ "UN documents 375 killings in Colombia in 2020, urges government action", UN News, 15 December 2020; Laura Dixon, "In many ways, the conflict never ended: ongoing violence threatens Colombia's peace", World Politics Review, 29 April 2020.

الذي يشير إلى وجود أساليب كفؤة جديدة في عملية التنقية)، سنتج ما لم تعالج السلطات القضايا الكامنة وراءها بشكل فعال.¹¹

ينبغي على واشنطن وبوغوتا أن تدعما مقارنة جديدة. فبدلاً من دفع كولومبيا لاتباع سياسة الاقتلاع التي تعاقب المزارعين الفقراء الذين يجبرون في كثير من الأحيان على أنشطة غير قانونية من قبل المجموعات المسلحة، يتعين على بايدن أن يضع أولويات جديدة. ينبغي أن تشجع هذه الأولويات بوغوتا على توجيه جهودها من أجل التنفيذ الكامل للإصلاح الريفي الذي ينص عليه اتفاق سلام 2016 – والتركيز بشكل خاص على مد الطرق، وربط هذه المجتمعات بالأسواق وتوفير قروض زراعية للمزارعين الصغار – بينما تركز الولايات المتحدة معركتها الخاصة ضد المخدرات قرب مصدر سلسلة الإمداد لاستهداف الجرائم المالية وشبكات الاتجار. ينبغي على الإدارة الجديدة أيضاً أن تركز أكثر على دعم برامج استبدال المحاصيل غير القانونية طوعاً بدلاً من اقتلاعها بالقوة. أخيراً، وبمساعدة واشنطن، يمكن لبوغوتا أن تعيد التفكير بمقاربتها لعمل الشرطة في الأرياف، التي تعامل سكان المناطق التي تشهد صراعات كبيرة في كثير من الأحيان على أنهم خصومها وليسوا مواطنين لهم حق التمتع بالأمن.

4. إثيوبيا: إصلاح العلاقات، وتشجيع الحوار الوطني

سنرت إدارة بايدن من أسلافها علاقة متوترة مع إثيوبيا، وهي مركز قوة إقليمي، وتقليدياً شريك أممي رئيسي لواشنطن في شرق أفريقيا وبلد يمر حالياً بأزمة كبيرة.

وتعود التوترات جزئياً إلى معالجة إدارة ترامب لنزاع بين إثيوبيا وجارتها الأقرب إلى مصب نهر النيل، السودان ومصر، بشأن سد النهضة الإثيوبي العظيم.¹² أقيم السد على الرافد الرئيسي لنهر النيل ويتسبب في احتكاكات مع القاهرة والخرطوم، اللتان تعتمدان بشكل كبير على النهر لتلبية احتياجاتهما من المياه. تصاعدت التوترات بين الدول الثلاث في عام 2020 عندما بدأت أديس أبابا بملء السد قبل التوصل إلى اتفاق مع الدولتين الأقرب إلى المصب حول كيفية إدارة تدفقات النهر، خصوصاً في سنوات الجفاف. إدارة ترامب انزعجت أيضاً؛ فجهودها للعب دور في التوصل إلى اتفاق أحبطت عندما انسحبت إثيوبيا من اتفاق كانت واشنطن تعتقد أنها شارفت على التوصل إليه في شباط/فبراير 2020. إلا أن جهودها ثقيلة الوطأة للضغط على إثيوبيا للتوصل إلى اتفاق لم تنجح إلا في تنفير أديس أبابا ونزع مصداقية واشنطن كوسيط نزيه. في أيلول/سبتمبر، علقت الولايات المتحدة مساعدات لإثيوبيا بقيمة 130 مليون دولار. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أشار الرئيس ترامب عرضاً في مكالمة هاتفية يعلن فيها تصالح السودان مع إسرائيل إلى أن مصر قد تلجأ إلى "تفجير" السد.¹³

وكان الأثر الصافي لهذه الاحتكاكات فقدان الثقة والنفوذ اللذان ينبغي على إدارة بايدن العمل بسرعة على استعادتهما عبر العودة إلى دور المراقب المنخرط لكن الحيادي. وتتمثل إحدى خطوات إصلاح العلاقة في تعبير الإدارة عن دعمها للعملية التي يفوقها الآن الاتحاد الأفريقي، والتي ينبغي أن تساعد في إقناع أديس أبابا بأنها لم تعد تتطلع إلى رمي ثقلها خلف القاهرة في هذه القضية.

مصدر ثانٍ للتوتر يتمثل في الحرب الدائرة في منطقة تغراي شمال إثيوبيا.¹⁴ اندلع القتال في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، عندما استولت قوات تغراي، بالتحالف مع بعض الضباط من تغراي في الجيش الوطني، بالقوة على بعض الوحدات العسكرية الاتحادية المتمركزة في المنطقة، وادعى قادة تغراي أنهم كانوا يخشون هجوماً وشيكاً من قبل القوات المسلحة. بعد أسابيع من القتال في تغراي، أعلنت أديس أبابا النصر على القيادة الإقليمية بعد السيطرة على العاصمة ميكيلا في 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2020. إلا أن قادة تغراي الذين أخرجوا من العاصمة يستمرون في أعمال المقاومة المسلحة. أدت الحرب حتى الآن إلى مقتل آلاف الأشخاص، وإجبار 50,000 شخص على اللجوء إلى السودان وربما نزوح أكثر من مليوني نسمة داخلياً، كثيرين منهم باتوا الآن بلا غذاء أو مأوى. ما يثير القلق هو أن التوترات الحدودية مع السودان

¹¹ Crisis Group Commentary, "Colombia: Peace Withers amid the Pandemic", 30 September 2020.

¹² للمزيد من المعلومات حول النزاع، انظر بيان مجموعة الأزمات، "محادثة السد المقام على نهر النيل: نافذة زمنية قصيرة لاحتضان التسوية"، 17 حزيران/يونيو 2020.

¹³ Elias Meseret, "Ethiopia blasts Trump remark that Egypt will 'blow up' dam", Associated Press, 24 October 2020.

¹⁴ للمزيد حول خلفية الأزمة، انظر Crisis Group Africa Briefing N°162, *Steering Ethiopia's Tigray* Crisis Away from Conflict, 30 October 2020.

تتصاعد. واحتمالات إجراء انتخابات حرة ونزيهة تقلصت. فالانتخابات الوطنية، التي من المقرر إجراؤها في 5 حزيران/يونيو، لا يخطط الآن لإجرائها في تغراي، وقد لا تشارك فيها أحزاب المعارضة في إقليم رئيسي آخر هو أرومبيا، متدمرة من قمع الدولة، بما في ذلك اعتقال واضطهاد قادة هذه الأحزاب.

يتعين على فريق بايدن بالفعل أن يركز أولاً على المساعدة في درء كارثة إنسانية في تغراي. وينبغي على الولايات المتحدة، مع الاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة وشركاء آخرين، حث السلطات الإثيوبية على السماح لوكالات المساعدات منح وصول غير مقيد لجميع مناطق تغراي لتقديم الحصص الغذائية التي يحتاجها السكان بشدة ومساعدات أخرى للشرائح الهشة من السكان. كما ينبغي أن تضغط من أجل انسحاب القوات الأريتيرية من تغراي، وهي القوات التي انخرطت، طبقاً للعديد من الروايات في القتال إلى جانب القوات الاتحادية، رغم أن أديس أبابا وأسمره تنكران ذلك. إن وجوداً أريتيرياً مستمراً سيعمق استياء تغراي من التدخل وسيزيد من صعوبة التوصل إلى تسوية سياسية. كما ينبغي على الإدارة أن تحت الخراطيم وأديس أبابا على حد سواء على تسوية نزاعهما الحدودي من خلال المحادثات، ربما بدعم من برنامج الحدود في الاتحاد الأفريقي. وفي السياق نفسه، ينبغي على واشنطن أن تشجع على انسحاب القوات القادمة من إقليم أمهرة المجاور من تغراي. كما ينبغي أن توصي بتشكيل لجنة حدودية وطنية لتسوية النزاع على المناطق التي تعد حالياً جزءاً من تغراي لكن أمهرة تطالب بها.

بشكل عام، ينبغي على إدارة بايدن أن تضغط على أديس أبابا لكي تقبل بأن الانقسامات السياسية العميقة في إثيوبيا لا يمكن تسويتها بشكل مستدام في ميدان المعركة. وخلال التحضير للانتخابات، ينبغي على السلطات الإثيوبية أن تطلق حواراً وطنياً شاملاً حول مختلف خطوط التصدع في البلاد، والتي يكمن في جوهرها الصراع بين القوميين وأنصار النظام الفيدرالي في إثيوبيا، الذي يفوض السلطة رسمياً لأقاليم محددة عرقياً. وينبغي أن يكون البند الأول على جدول الأعمال الاتفاق على الظروف اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة.

أخيراً، ينبغي على الولايات المتحدة أن تشجع الحكومة الاتحادية على تقديم عفو عام عن قادة المعارضة الإثيوبية المسجونة، كي تعطي انتخابات حزيران/يونيو فرصة أفضل للمضي دون مقاطعة أو عمليات تعطيل. وحالما يتم إطلاق سراح أولئك الخصوم الرئيسيين، ينبغي أن يصبحوا جزءاً من الحوار الوطني.

5. إيران: العودة إلى الاتفاق النووي

تمثل حملة إدارة ترامب الفاشلة لإخضاع إيران لإرادتها عبر حملة من "الضغط الأقصى" الاقتصادي والدبلوماسي – بما في ذلك إلغاء التزامات واشنطن بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة (المعروفة بـ JCPOA) – تحدياً فورياً لإدارة بايدن. إذ ينبغي عليها محاولة عكس أربع سنوات من الضرر الذي ألحقته الإدارة السابقة بالاستقرار الإقليمي، ناهيك عن تضرر المصالح الأمريكية.

ربما كانت الحملة تهدف إلى التوصل إلى اتفاق نووي أفضل وفي الوقت نفسه تقليص النفوذ الإقليمي لإيران وبرنامج أسلحتها، لكنها حققت العكس.¹⁵ لقد عكست مكاسب خطة العمل الشاملة المشتركة من حيث منع الانتشار، وزادت حدة التوترات في الشرق الأوسط، وتركت الولايات المتحدة معزولة عن حلفائها الأوروبيين الرئيسيين وتقريباً جميع أعضاء مجلس الأمن الدولي. فعندما سعت الولايات المتحدة، وبشكل مثير للجدل، لتفكيك ما تبقى من خطة العمل الشاملة المشتركة بتفعيل آلية "إعادة فرض العقوبات" من أجل استعادة العقوبات الدولية المعلقة، فإن باقي أعضاء المجلس تجاهلوا فعلياً.¹⁶ وبعد اغتيال عالم نووي كبير فيما بدا أنها عملية خارجية معادية في تشرين الثاني/نوفمبر، أصدر البرلمان الإيراني تشريعاً يفوض بتوسيع أكبر للأنشطة النووية. ومنذ ذلك الحين، بدأت إيران بزيادة تخصيص اليورانيوم إلى 20% في منشأة فوردو النووية الواقعة تحت الأرض.

إلا أن الوضع ليس ميؤساً منه؛ فقد أكدت طهران استعدادها لاستئناف امتثالها الكامل لالتزاماتها بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة إذا تم تحقيق رفع العقوبات المنصوص عليه في الاتفاق. وطبقاً لمسؤولين

¹⁵ انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 220، خمس سنوات على الاتفاق النووي الإيراني: انبعاث جديد؟، 15 كانون الثاني/يناير 2021.

¹⁶ انظر Richard Gowan, Ashish Pradhan and Naysan Rafati, "Behind the Snapback Debate at the UN", Crisis Group Commentary, 17 September 2020.

إيرانيين ومسؤولين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية على حد سواء، فإن عكس انتهاكات إيران لخطة العمل الشاملة المشتركة يمكن تحقيقه خلال شهرين.

يتعين على إدارة بايدن السعي إلى إعادة إدخال الولايات المتحدة إلى الاتفاق النووي الذي تم التوصل إليه عام 2015، بداية بإلغاء الأمر الصادر عام 2018 بإنهاء المشاركة الأمريكية في خطة العمل الشاملة المشتركة وإطلاق عملية العكس الكامل للعقوبات التي فرضت في حقبة ترامب بينما تعيد إيران برنامجها النووي إلى الامتثال الكامل. وكإجراء إضافي لبناء الثقة، يمكن لواشنطن أن تدعم طلب إيران المقدم إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض كبادرة حسن نية في ضوء جائحة كوفيد-19، وربما الانخراط مع إيران في نقاشات حول تبادل السجناء. كما يمكن لنقاشات مبكرة حول إنهاء الصراع في اليمن ودعم قيام حوار بين إيران ودول الخليج العربية أن تساعد في تخفيف حدة التوترات.

قد يشعر فريق بايدن بإغراء ربط العودة إلى الانضمام إلى خطة العمل الشاملة المشتركة بقضايا أخرى، إلا أن ذلك يمكن أن يعرض الاتفاق برمته للخطر. ينبغي أن يكون الهدف عودة الولايات المتحدة إلى الاتفاق بشكل نظيف. قضايا أخرى، مثل خفض التصعيد الإقليمي وتطوير إيران للصواريخ الباليستية، قضايا حيوية، لكن من الأفضل السعي لتحقيقها بعد الاستعادة الكاملة للاتفاق القائم، وليس كشرط مسبق لحدوث ذلك.

6. العراق: خفض التصعيد مع إيران، ودعم إجراء انتخابات ذات مصداقية

منذ قامت الولايات المتحدة بغزوه للإطاحة بصادم حسين عام 2003، عانى العراق سنوات من التمرد المسلح والحرب الأهلية. ورغم أن الحكومة الأمريكية سعت لدعم الحكومات العراقية المتتالية بالمساعدات المالية والعسكرية، فإن علاقتها مع بغداد معقدة، بشكل رئيسي لأنها تتنافس مع إيران، جار العراق والخصم الإقليمي الرئيسي لواشنطن، على دور الراعي الخارجي الرئيسي لبغداد. بالنسبة للحكومات المتعاقبة بعد صدام، فإن هذا التنافس كان مدمراً. فعلى مدى السنوات الأربع الماضية، ساعدت المواجهة الأمريكية – الإيرانية على تعطيل الجهود التي بذلتها الحكومة وشركاؤها لتحقيق الاستقرار في البلاد بعد حرب وحشية ضد تنظيم الدولة الإسلامية بين عامي 2013 و2017، وبمواجهة التحديات الاقتصادية الهائلة التي تسبب بها انخفاض أسعار النفط والفساد المستشري. وفي مناسبات عدة، خصوصاً بعد الضربة الأمريكية التي قتلت الجنرال الإيراني الكبير قاسم سليماني في كانون الثاني/يناير 2020، هددت المواجهة بتحويل العراق إلى ميدان معركة رئيسي في حرب بالوكالة.¹⁷

على هذه الخلفية، أمام إدارة بايدن فرصة لتحويل العلاقات الأمريكية – العراقية في اتجاه أفضل. والرهانات مرتفعة؛ فحكومة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي تصارع للاستجابة لأزمة اقتصادية متصاعدة في وجه مقاومة برلمانية لإجراءاتها التقشفية المقترحة. واحتمال حدوث احتجاجات جماهيرية يتزايد مع تعمق الأزمة. كما يمكن لانفجار اقتصادي داخلي مشابه لما حدث في لبنان أن يدفع الشباب أيضاً إلى تركيا بحثاً عن فرص في أوروبا، ما سيزيد من التوترات السياسية بشأن الهجرة هناك. في هذه الأثناء، تظهر هجمات دورية لتنظيم الدولة الإسلامية – كما حدث في التفجير الانتحاري المزدوج الذي أودى بحياة 22 شخصاً في 22 كانون الثاني/يناير – أن التنظيم الجهادي، ورغم أنه من غير المرجح أن يستعيد قوته السابقة، فإنه كامن ومتهلف لاستغلال الفوضى والاستياء.¹⁸

ينبغي أن تكون إحدى أولويات إدارة بايدن في سياسته حيال العراق نزع فتيل الحالة الدائمة من شبه الصراع بين القوات الأمريكية والقوات شبه العسكرية العراقية التي احتشدت لمحاربة تنظيم الدولة الإسلامية عام 2014. ما تزال هذه المجموعات، وبعضها مدعوم إيرانياً وبعضها ليس كذلك، تسيطر على أجزاء من البلاد. وخصوصاً إذا ما سعى البيت الأبيض لتنفيذ خطته في إعادة إحياء الاتفاق النووي لعام 2015 مع إيران (انظر أعلاه) وتراجع التوترات الأمريكية – الإيرانية، فإن ذلك يمكن أن يسمح لحكومة الكاظمي بالتركيز

¹⁷ انظر بياني مجموعة الأزمات، "إنقاذ العراق من تقاطع النيران الإيرانية-الأمريكية"، 1 كانون الثاني/يناير 2020؛ و"تحولات خطيرة في المواجهة الأمريكية-الإيرانية"، 3 كانون الثاني/يناير 2020. وللمزيد من التفاصيل، انظر تقرير مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 184، أولويات إيران في شرق الأوسط مضطرب، 13 نيسان/أبريل 2018. بالنسبة لكثير من العراقيين، فإن الحدث الصارخ أكثر من مقتل سليماني كان مقتل أبو مهدي المهندس في الوقت نفسه، والمهندس عراقي كان قائداً للمجموعات شبه العسكرية المدعومة إيرانياً.

¹⁸ انظر أيضاً سام هيلر، "عند قياس 'عودة تنظيم الدولة الإسلامية'، استخدموا المقياس الصحيح"، تعليق لمجموعة الأزمات، 13 أيار/مايو 2020.

على المشاكل الداخلية للعراق، بما يعود بالفائدة على جميع المعنيين. كما يمكن للحكومة الأمريكية أن تدفع إلى تحقيق هذا الهدف بتحاشي المواجهة المباشرة مع هذه المجموعات وأجنداتها لأن ذلك يساعد الحكومة العراقية على إعادة تأهيل مؤسسات الحكم، والتصدي للفساد وتنويع الاقتصاد الذي يعتمد بشكل أساسي على النفط. بدلاً من ذلك، ينبغي على واشنطن أن تشجع بجهود الحكومة لإدماج عناصر منها في قوات الأمن، أخذة بعين الاعتبار آراء قادة دينيين محترمين مثل آية الله العظمى علي السيستاني، الذي ما فتئ يحذر من مخاطر ما يشجبه بـ "الميليشيات" منذ عام 2003.¹⁹

أولوية أخرى لإدارة بايدن ينبغي أن تكون إجراء انتخابات حرة ونزيهة عندما يحدث ذلك في تشرين الأول/أكتوبر. بشكل عام، فإن الانتخابات كانت نقطة مضيئة في مجال حكم العراق؛ بالنظر إلى أنها تجرى بشكل منتظم تقريباً وتتمتع بدرجة كبيرة من المصداقية. إذا اعتبر الناس الانتخابات القادمة غير شرعية، فإن ذلك التصور، مصحوباً بتدهور الاقتصاد، يمكن أن يؤدي إلى تكوّن مزيج انفجاري ويشعل الصراع، خصوصاً في الجنوب، حيث الظروف الاجتماعية – الاقتصادية بالغة السوء وحيث المجموعات شبه العسكرية قوية. ينبغي على إدارة بايدن حث الحكومة على التساهل حيال الاحتجاجات الجماهيرية السلمية ومضاعفة الجهود لضمان إجراء الانتخابات في موعدها، وتشجيع الثقة في نزاهتها بإصدار بطاقات بيومترية للناخبين المؤهلين بحلول حزيران/يونيو بحيث يكون من الممكن إجراء انتخابات في تشرين الأول/أكتوبر.

7. إسرائيل – فلسطين: منح الصادرة لحقوق الفلسطينيين

في مسعاها لتحقيق تقدم بشأن الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، ينبغي على إدارة بايدن أن تعيد دراسة الأهداف الأمريكية التقليدية، والتركيز بدرجة أكبر على حماية الحقوق الفردية وضبط سقف طموحاتها.²⁰

على مدى السنوات كان للسياسات الأمريكية الأثر المؤسف، ولو أنه أحياناً غير مقصود، والمتمثل في تسهيل ترسيخ السيطرة الإسرائيلية على الفلسطينيين. وأصبح غير المقصود متعمداً في ظل إدارة ترامب، التي شجعت بناء المستوطنات، وفي كانون الثاني/يناير 2020 أطلقت "خطة السلام من أجل الأزدهار" التي مالت بشكل حاسم لصالح استمرار الاحتلال الإسرائيلي. قد تخدم سلسلة اتفاقات التطبيع التي تم التوصل إليها أخيراً والعلاقات الدبلوماسية التي توسطت الولايات المتحدة في إقامتها بين إسرائيل ودول عربية في تحقيق بعض الأهداف الإيجابية. لكنها لم تكن مرتبطة بأي تقدم يحدث في عملية السلام أو بحياة الفلسطينيين. بدلاً من ذلك، كانت مرتبطة بالخطوات الأمريكية التي لا صلة لها بالسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين وموضع شك بحد ذاتها، مثل الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء الغربية وزيادة مبيعات الأسلحة للإمارات العربية المتحدة.

في محاولة لخلق الظروف المواتية لإجراء مفاوضات مستقبلية ناجحة، يتعين على فريق بايدن العمل على تحقيق التوازن. ومن شبه المؤكد أن الإدارة ستوضح بجلاء أن حل الدولتين هو الإطار السياسي الذي تفضله، الأمر الذي يعكس الإجماع الدولي الذي عبّر عنه وزير الخارجية الأمريكي الأسبق جون كيري في خطابه في 28 كانون الأول/ديسمبر 2016. لكن بإعادة التأكيد على هذا التفضيل، ينبغي على الإدارة الإصرار على أنه إذا استمرت إسرائيل في إعاقه تأسيس دولة فلسطينية قابلة للحياة وذات سيادة كاملة، فإن أي بديل لحل الدولتين سيتوجب عليه احترام الحق في المساواة ومنح الحقوق الكاملة لجميع أولئك الموجودين في أي مكان تسيطر عليه إسرائيل. كما ينبغي أن تقاوم أي دافع لأن تتجزأ إلى عملية سلام فقط للمحافظة على وهم تحقيق التقدم. سيكون من الأفضل أن توجه طاقاتها إلى التركيز بدلاً من ذلك على خلق الظروف المواتية لمحادثات ذات معنى وفي الوقت نفسه حماية أولئك الذين تنتهك حقوقهم في إسرائيل والأراضي المحتلة.

بالطبع، وكجزء من هذه الجهود، ثمة خطوات ينبغي على الإدارة اتخاذها لإلغاء الإرث الضار لحقبة ترامب – بداية بالتخلي عن الخطة التي طرحها ترامب في كانون الثاني/يناير 2020. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تحجم عن القيام بأعمال تعفي إسرائيل من تكاليف احتلالها وتجعل تحقيق السلام أكثر صعوبة، مثل استعمال حق الفيتو ضد قرارات مجلس الأمن الدولي عندما يشكل القيام بذلك تقويضاً للسياسة الأمريكية (على سبيل

¹⁹ آراء السيستاني حول الموضوع مغطاة بشكل مفصل في Caroleen Sayej, *Patriotic Ayatollahs: Nationalism in Post-Saddam Iraq* (Ithaca, 2018).

²⁰ انظر Crisis Group Statement, "Three Pillars for a New U.S. Approach to Peace in Israel-Palestine", 15 December 2020.

المثال، بتقويض حل الدولتين) أو القانون الدولي. أخيراً، ينبغي أن تشجع الفلسطينيين على القيام بعملية إحياء سياسي خاصة بهم، والدفع نحو المصالحة الداخلية ومنح فسحة للاستراتيجيات غير العنيفة لتحقيق أهدافهم.

8. لبنان: المساعدة على تفادي فشل الدولة

في أعقاب الانفجار الهائل في ميناء بيروت في 4 آب/أغسطس، الذي شكل تردياً جديداً في اندحار لبنان السياسي والاقتصادي، فإن كثيرين داخل وخارج البلاد حملوا المسؤولية لحزب الله، الحزب الإسلامي الشيعي والفصيل المسلح المرتبط على نحو وثيق بإيران، عن فشل النظام اللبناني الذي أصبح الحزب جزءاً ازداد قوة فيه وبشكل مستمر على مدى العقدين الماضيين. الآن، ومع محاولات لبنان الخروج من سقوته المتواصل، ينقسم اللاعبون الداخليون والخارجيون حول دور حزب الله في الإصلاحات التي يصر المانحون على أن البلاد بحاجة. فمن جهة، شملت فرنسا حزب الله في مبادراتها لتشكيل حكومة جديدة تحظى بدعم واسع يكفي لإطلاق تلك الإصلاحات والسماح بتدقيق المساعدات الخارجية. ومن جهة أخرى، دفعت الولايات المتحدة وآخرون مرة أخرى إلى تقليص نفوذ الحزب.²¹

لقد ترتب على لعبة شد الحبال السياسية بشأن دور حزب الله هذه كلفة تتمثل في تعميق الاستقطاب الحاصل في البلاد وكذلك جعل التوافق الداخلي خلف حكومة يتم تشكيلها وخطوات إنقاذ الاقتصاد اللبناني أكثر صعوبة. يبقى تشكيل الحكومة معلقاً مع استمرار الأحزاب بالصراع على حصصها من مقاعد الحكومة، ومع تطلعها على نحو متزايد إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية في عام 2022. العقوبات الأمريكية على حلفاء حزب الله والضغط التي تهدف إلى إقصاء الحزب عن السلطة التنفيذية تعقد هذه المهمة الصعبة أصلاً.

علاوة على ذلك، فإن تشكيل حكومة لن يكون كافياً لوحده لخروج لبنان من الحفرة التي يجد نفسه فيها. فمن أجل كسب الدعم الدولي الذي يحتاجه، ومنع مزيد من التآكل في مؤسسات الدولة، سيرتّب على الحكومة الجديدة إجراء إصلاحات ذات معنى تتطلب تخلي اللاعبين السياسيين عن جزء من شبكات محسوبيتهم وسيطرتهم على تلك المؤسسات التي تشكل جزءاً من قاعدة سلطتهم.

على هذه الخلفية، أن الأوان كي تغير الولايات المتحدة أولوياتها. في حين أن من الصعب تخيل أي إدارة أمريكية تشعر بالارتياح حيال دور حزب الله في لبنان، فإن ثمن التركيز أكثر مما ينبغي على إضعاف الحزب يمكن أن يكون فشل الدولة، وهو ما سيكون أمراً مريعاً للشعب اللبناني وسيشكل عامل زعزعة لاستقرار المنطقة بأسرها. بدلاً من النظر إلى لبنان عبر عدسة نزع قوة حزب الله، ينبغي على الولايات المتحدة أن تجعل هدفها الأول تعزيز قوة الدولة وتحاشي انهيارها. وبالتالي، ينبغي على الولايات المتحدة أن ترمي بنقلها خلف الجهد الفرنسي الرامي إلى تنسيق جهود اللاعبين السياسيين اللبنانيين، بمن فيهم حزب الله، في حكومة جديدة، وحشدهم خلف إجراء إصلاحات جوهرية. كما ينبغي أن تشجع حلفاءها في لبنان على إقامة مستوى من التعاون البراغماتي مع خصومهم يسمح باتخاذ الإجراءات – خصوصاً التشريع لضمان استقلال الجهاز القضائي، وقوانين محاربة الفساد والمشتريات العامة – الضرورية لإفساح المجال للحصول على الدعم الدولي، وخصوصاً عبر برنامج صندوق النقد الدولي.

ثمة أشياء أخرى يمكن للولايات المتحدة أن تفعلها لتكملة هذا التحول في التركيز. فمن أجل تعزيز قوة مؤسسات الدولة، ينبغي على الولايات المتحدة متابعة، وربما توسيع، دعمها للقوات المسلحة اللبنانية. وينبغي أن توجه الدعم الإنساني نحو تخفيف آثار الأزمة على الشرائح الأكثر هشاشة وضعفاً من السكان، بمن فيهم اللاجئين، وتحاشي الفقر الجماعي والمجاعة. أخيراً، ومن أجل المساعدة على منح الإصلاحات فرصة للنجاح، ينبغي أن تضمن أن يكون دعمها التنموي لإعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية مشروطاً بإجراءات مؤسساتية لمواجهة المحسوبية والتكسب على حساب الدولة، على سبيل المثال من خلال شفافية المشتريات وتوسيع التمويل، وكذلك من خلال مشاركة المجتمع المدني.

²¹ انظر إحاطة مجموعة الأزمات حول الشرق الأوسط رقم 81، تفادي تصعيد الاستقطاب في لبنان، 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

9. ليبيا: تثبيت وقف إطلاق النار، ودعم انتخابات جديدة

لقد مر نحو عشرة أعوام منذ تدخل حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة في ليبيا، بتفويض من مجلس الأمن الدولي لحماية المدنيين، لكن الذي أفضى في النهاية إلى الإطاحة بالزعيم الليبي معمر القذافي وإدخال البلاد في حرب أهلية طويلة. لكن يبدو أن آفاق تحقيق السلام بدأت تبدو أقل قتامة. فقد تمكن اتفاق هش لوقف إطلاق النار بين القوات الموالية لحكومة الوفاق الوطني المدعومة من تركيا وتلك التي يقودها المشير خليفة حفتر والمدعومة من مصر، والإمارات العربية المتحدة وروسيا من الصمود منذ تشرين الأول/أكتوبر. في أيلول/سبتمبر، رفع المشير وحلفاؤه حصاراً فرضوه لمدة تسعة أشهر على الصادرات النفطية، ما منح بعض الانتعاش لاقتصاد البلاد الذي يعتمد على النفط. في تشرين الثاني/نوفمبر، بدأ سياسيون من الجانبين الخصمين حواراً مدعوماً من الأمم المتحدة. وقد خفف داعمو الفصائل الليبية المتحاربة الخارجيون من حدة خطابهم رغم استمرارهم في التنافس على النفوذ.²²

لكن ما يزال هناك عدد من الأسباب التي تدعو إلى القلق تساوي تلك التي تدعو إلى التفاؤل الحذر. فتنفيذ شروط وقف إطلاق النار بطيء، حيث يتهم كل طرف الطرف الآخر، ومعه حق، بالاستمرار بتلقي الدعم العسكري الخارجي. وما تزال قوات الطرفين منتشرة على خطوط الجبهات؛ وما تزال طائرات الشحن العسكرية الأجنبية تحط في القواعد الجوية لكلا الطرفين، ما يشير إلى أن الداعمين الخارجيين ما يزالون يزودون حلفاءهم بالإمدادات؛ وما يزال الضباط الأتراك يدرّبون قوات حكومة الوفاق الوطني على مرأى من الجميع؛ وما يزال المتعاقدون العسكريون الخاصون الروس جزءاً من قوات حفتر. كما تعثر التقدم السياسي؛ ففي حين أنجزت المحادثات المدعومة من الأمم المتحدة آلية لتشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة جديدة، فإن الطريق نحو ذلك حافل بالتحديات الإجرائية التي من شأنها أن تحرف العملية عن مسارها في أي لحظة، ما يعرض للخطر الخطط الموضوعية للانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2021. وعلى الجبهة الاقتصادية، أدى نزاع حول إدارة العائدات النفطية إلى تجميد مؤقت للدخل المتأتي من تصدير النفط والغاز. ومن غير الواضح كيف ستعطي الحكومة نفقات القطاع العام إذا ظل من المتعذر الوصول إلى عائدات النفط.

ما الذي يمكن لإدارة بايدن فعله للبناء على الفرص والتصدي للتحديات التي توفرها اللحظة؟ أحد الأمور التي يمكنها فعلها يتمثل في المساعدة على تعزيز ثبات وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تشرين الأول/أكتوبر بالضغط على مجلس الأمن الدولي لدعمه، بما في ذلك من خلال إنشاء آلية مرآبة قابلة للتوسيع قدمها الأمين العام للأمم المتحدة لأعضاء المجلس في كانون الأول/ديسمبر 2020. ثانياً، يمكن لواشنطن التعبير عن دعمها لإجراء انتخابات برلمانية في كانون الأول/ديسمبر 2021. مثاليًا، سيكون الحوار السياسي المدعوم من الأمم المتحدة قد توصل إلى اتفاق بشأن تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة. حالياً تتنافس سلطتان تشريعتان متنافستين، واحدة مدعومة من حكومة الوفاق الوطني والأخرى من قبل حفتر، على السلطة. حتى لو لم يحدث ذلك، فإن الانتخابات ستكون ضرورية رغم ذلك. إن إجراء انتخابات في بلد يعاني من درجة عالية من الاستقطاب، وحيث تنتشر الأسلحة بكثرة، ويستشري الفساد في كل مكان ويسيطر معسكران متنافسان على الأرض، أمر يشكل مخاطرة واضحة. لكن في غياب حل تفاوضي لإعادة توحيد المؤسسات الحاكمة في البلاد، فإن محاولة التوصل إلى توافق على انتخابات جديدة لبرلمان واحد تبدو السبيل الأفضل للخروج من وضع راهن لا يمكن استمراره.

أخيراً، ينبغي على الإدارة المساعدة في تسوية النزاع على عائدات النفط في ليبيا. لقد دعمت الولايات المتحدة والأمم المتحدة الترتيب الحالي القاضي بتجميد العائدات كآلية لطمأنة حفتر بأنها لن تستعمل ضد طرفه، وإقناعه برفع الحصار النفطي. لكن كان من المفترض أن يكون الترتيب مؤقتاً، إلى أن يصبح بالإمكان تشكيل حكومة وحدة وطنية مؤقتة. لكن مع توقف تلك العملية، لم يعد من الممكن الاستمرار في تجميد العائدات. حيث إن الدولة بحاجة المال للعمل. ولذلك، ينبغي أن تقدم واشنطن الخبرات التقنية والثقلة السياسي للدفع نحو اتفاق جديد يطمئن حفتر وداعميه الخارجيين بأن العائدات النفطية لن تمول الحشد العسكري لخصومهم في طرابلس وفي الوقت نفسه السماح بالوصول إليها لتغطية الانفاق العام في سائر أنحاء ليبيا.

²² انظر مذكرات الإحاطة التي نشرتها مجموعة الأزمات، "التحديات رقم 1، ورقم 2 ورقم 3 بشأن ليبيا"، 11 و 24 كانون الأول/ديسمبر 2020 و 21 كانون الثاني/يناير 2021.

10. المكسيك: إحالة "استراتيجية زعماء العصابات المسلحة" على التقاعد

تماماً على الحدود الجنوبية للولايات المتحدة، يقع جزء كبير من المكسيك في حالة من الأزمة التي تزداد عمقاً. لقد تكيف المجرمون في البلاد بسرعة مع التغييرات التي أحدثتها جائحة كوفيد-19، ويبدو أنهم عززوا مواقعهم ووسعوا سيطرتهم على الاقتصاد والسياسة والسكان في مناطقهم المحلية.²³ واستمرت مستويات مرتفعة من العنف دون هوادة؛ وفي الواقع، فإن معدلات جرائم القتل في عام 2020 كانت قريبة جداً من أعلى مستوياتها السابقة.²⁴

وليس سراً في واشنطن أن هذه الأزمة المتنامية لها تداعيات هائلة على الولايات المتحدة. لقد كانت مسألة كيفية التعامل مع المهاجرين الذين يعبرون الحدود بحثاً عن حياة أكثر أمناً ورخاءاً في محور السياسة الوطنية منذ سنوات، وتهريب المخدرات عبر الحدود هاجساً مستمراً للأمن القومي. وصلت إدارة ترامب إلى السلطة وهي تعد بوقف هذه التدفقات، بما في ذلك عبر الخطة المثيرة للجدل لبناء جدار على طول الحدود؛ وقد كان أحد الأعمال الأخيرة التي قام بها ترامب وهو رئيس زيارة تلك المنطقة للتبجح بالعمل الذي قام به لتحقيق تلك النتيجة. وفي حين أن إدارة بايدن قد أوضحت أصلاً أنها ستتعامل مع الهجرة بطريقة أكثر إنسانية ومسؤولية بكثير مما فعل أسلافها، فما من شك أنها ستستمر في إظهار مصلحة قوية في معالجة العوامل الدافعة للهجرة عبر الحدود.

ومع دراسة الإدارة الجديدة لأفضل السبل الممكنة لمساعدة المكسيك على إنهاء العنف على مستوى الصراع الذي يدفع الناس للهرب من بيوتهم، ينبغي أن تغتنم الفرصة لإعادة النظر بافتراضاتها الأساسية المتعلقة بالتعاون الأمني الثنائي. على مدى سنوات، تمثل أحد تلك الافتراضات في "استراتيجية زعماء العصابات" – وهي فكرة أن اعتقال أو قتل الزعماء المجرمين ستجعل منظماتهم تنهار من الداخل. إلا أن هذه المقاربة لم تتمر المجموعات الإجرامية، بل أدت إلى تكاثر أعدادها. في عام 2006، كان هناك ست منظمات كبيرة؛ أما اليوم فهناك أكثر من 200 مجموعة مسلحة صغيرة إلى متوسطة الحجم منخرطة في موزاييك من النزاعات الإقليمية.²⁵

ثمة طريقة أفضل. ينبغي أن تتخلى المكسيك عن مقاربتها المستندة إلى فرضية أن إجراء واحداً يلائم الجميع، وهي المقاربة العسكرية لمحاربة الجريمة المنظمة، وبدلاً من ذلك تركيز جهودها على المجموعة الصغيرة من المناطق التي تحدث فيها معظم أحداث العنف. وينبغي أن تطور برامج أمن ومساعدة تستجيب للديناميكيات المحلية في تلك المناطق، وطلب المساعدة من شركاء دوليين مثل الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. وينبغي للبرامج أن توفر بدائل عمل قانونية لمواجهة الجاذبية الاقتصادية للمجموعات المسلحة، وتوفير فرص تعليمية لمعالجة العوامل الاجتماعية-الاقتصادية الكامنة وراء انعدام الأمن. ويمكن للجهود المبذولة في تسريح العصابات أن تساعد في مواجهة عمليات التجنيد الكبيرة التي تقوم بها العصابات الإجرامية للشباب، ويمكن للوساطات المحلية أن تساعد في تخفيف حدة التوتر داخل المجتمعات المحلية بعد سنوات من العنف. ولخلق بيئة يكون فيها لهذه الجهود فرصة للنجاح، يمكن للولايات المتحدة وشركاء آخرين أن يساعدوا المكسيك على تنظيم مؤسساتها المكلفة بحماية الناس من الجريمة. على مدى عقود، وهذه المؤسسات مليئة بالتواطؤ والفساد.

لكن من أجل تحوّل جذري كهذا، سيترتب على المكسيك الحصول على دعم من واشنطن. على مدى العقود القليلة الماضية، كانت الحكومة الأمريكية تدعم، وتصمم، وتمول، وفي الواقع تفرض حربها الخاصة ضد المخدرات على جارتها، على أمل أن ذلك سيظهر البلاد من الأثر الاجتماعي، والسياسي والاقتصادي المدمر لتجارة المخدرات وتحقيق درجة أكبر من الاستقرار في المنطقة. منذ مطلع السبعينيات استثمرت في هذه الرؤية، وضخت مليارات الدولارات في هذه الجهود. إلا أن العسكرة والقبضة الحديدية لم تنجح حتى الآن، وليس ثمة ما يشير إلى أنهما ستجحان في المستقبل. ينبغي على واشنطن تقبل هذه الحقيقة المرة وتغيير مسارها. إذا أرادت تحقيق السلام على حدودها الجنوبية، ينبغي أن تدعم المكسيك في تغيير استراتيجيتها القائمة على الحرب والتي فاقت العنف الذي كانت تهدف إلى إنهائه.

Crisis Group Latin America Report N°83, *Virus-proof Violence: Crime and COVID-19 in Mexico and the Northern Triangle*, 13 November 2020.

"Mexico's homicide rate stayed high in 2020 despite pandemic", Associated Press, 21 January 2021.

Falko Ernst, "Time to End the Lethal Limbo of the U.S.-Mexican Drug Wars", Crisis Group, 7 October 2020.

11. كوريا الشمالية: بادروا بغصن زيتون

عندما قدم الرئيس باراك أوباما في تشرين الثاني/نوفمبر 2016 إحاطة للرئيس المنتخب ترامب حول تحديات السياسة الخارجية التي سيواجهها، جاءت كوريا الشمالية في رأس القائمة. بعد أربع سنوات، تنامت قدرات بيونغ يانغ النووية، لكن يبدو أن شبه الجزيرة الكورية ليست على رأس قائمة أولويات الفريق الجديد. وقد يكون مرد ذلك إلى المشاكل الأخرى التي ورثها، وليس أقلها الجائحة العالمية. لكن قد يعود ذلك أيضاً إلى حقيقة أن العلاقات بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية كانت مستقرة نسبياً، وإن لم تكن هادئة تماماً، منذ السنة الأولى المضطربة في إدارة ترامب، عندما تبادل الزعيمان الإهانات، وهدد ترامب كيم جونج أون بـ "النار والضراوة".²⁶

بعد اجتماع الزعيمين في أول قمة ثنائية على الإطلاق في سنغافورة في حزيران/يونيو 2018، استقر البلدان في حالة من المقايضة غير الرسمية؛ حيث خفضت الولايات المتحدة من مناوراتها العسكرية المشتركة مع كوريا الجنوبية، وامتنتعت كوريا الشمالية عن إطلاق الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والقنابل النووية على سبيل الاختبار. ورغم أن كيم أعلن في بداية عام 2020 أنه لم يعد يشعر بأنه ملزم "بتعليق" الاختبارات أحادياً من قبل كوريا، فإنه أحجم رغم ذلك عن تجاوز الخطوط الحمراء التي وضعتها إدارة ترامب بحكم الأمر الواقع.

لكن مع وجود رئيس جديد في المكتب البيضاوي، فإن الأمور يمكن أن تتغير بسرعة. من المرجح أن يواجه بايدن شكلاً من أشكال الاستفزاز من بيونغ يانغ في بداية رئاسته – كما حدث مع إدارتي أوباما وترامب على حد سواء – ربما على شكل المزيد من الاختبارات الصاروخية. لكن ليست جميع الاختبارات الصاروخية ذات أهمية متساوية. إذ يمكن لكيم، على سبيل المثال أن يقوم بأفعال أقل من عتبة الصواريخ الباليستية العابرة للقارات والاختبارات النووية، كأن يطلق اختبارات لصواريخ بالستية قصيرة المدى، أو اختبارات لصواريخ بالستية تطلق من غواصات، أو اختبارات لمحركات صواريخ أو هجمات سيبرانية. وإذا فعل ذلك، لا ينبغي لبايدن أن يبتلع الطعم. سيكون السيناريو الأخطر إطلاق صاروخ بالستي عابر للقارات (ربما النموذج الجديد الذي كشف عنه كيم في تشرين الأول/أكتوبر) أو اختبار لقنبلة نووية، من شأنه أن يطلق الحركة اللولبية للأعمال التصعيدية.²⁷

ينبغي أن يكون الهدف المباشر لإدارة بايدن تجاوز هذه المرحلة الأولية دون أن يقوم أي طرف بالإخلال بهذا التوازن الهش، بينما يترك مجالاً لعملية دبلوماسية جديدة كي تترسخ. خلال جلسة تنبئية، تحدث وزير الخارجية توني بلينكن عن استراتيجية للضغط على بيونغ يانغ لإعادتها إلى طاولة المفاوضات.²⁸ لكن قد يكون هناك ما يبرر اتباع مقاربة مختلفة تتمثل في تقديم سلسلة من الإجراءات التصالحية مقدماً على أساس أن هذه الأفعال، مصحوبة بردع قوي، من شأنها أن تمنح هذه العلاقة بداية أفضل.²⁹

كيف يمكن أن يبدو ذلك؟ بداية، يمكن للإدارة الجديدة أن تبعث بإشارة إيجابية – لكوريا الشمالية وكوريا الجنوبية أيضاً، التي عبرت عن رغبتها باستعادة المحادثات النووية لمسارها – عبر التأكيد بوضوح على اهتمامها في استمرار الحوار، إضافة إلى استعدادها للاستمرار بالعمل في إطار إعلان سنغافورة لحزيران/يونيو 2018 الذي تفاوض عليه كيم مع ترامب. وفي السياق نفسه، يمكن لبايدن أن يعين بسرعة مبعوثاً خاصاً رفيع المستوى لشبه الجزيرة الكورية، الذي يمكن أن يسعى مباشرة إلى مشاورات مع مسؤولين في سيؤول وبيونغ يانغ سواء للمشاركة في المراجعة السياساتية الداخلية للإدارة أو لتحضير الأرضية لتجدد المحادثات.

يمكن لخطوات أخرى أن تفضي إلى مناخ أكثر إيجابية لإجراء مشاورات مستقبلية، وحافزاً للامتناع عن الاستفزازات بينما يتم استكشاف الإمكانيات المحتملة لحوار دبلوماسي. ينبغي على الإدارة أن تدرس إجراء تعديلات إضافية على المناورات العسكرية المشتركة القادمة مع كوريا الجنوبية، والتي من المقرر أن تجرى

²⁶ انظر Crisis Group Asia Reports N°s 293, *The Korean Peninsula Crisis (I): In the Line of Fire and Fury*, 23 January 2018; and 294, *The Korean Peninsula Crisis (II): From Fire and Fury to Freeze for Freeze*, 23 January 2018.

²⁷ Hyonshee Shin and Josh Smith, "North Korea unveils 'monster' new intercontinental ballistic missile at parade", Reuters, 9 October 2020.

²⁸ "Blinken says U.S. plans full review of North Korea approach", Reuters, 19 January 2021.
²⁹ Frank Aum and George A. Lopez make the case for this approach. See Frank Aum and George A. Lopez, "A bold peace offensive to engage North Korea", War on the Rocks, 4 December 2020.

في أذار/مارس، بحيث لا تبعث بإشارة تفيد بوجود نوايا عدائية. كما يمكن أن تعلن عن مساعدات إنسانية وتغذوية، وربما تخفيف القيود على السفر. وحسب رد فعل بيونغ يانغ، قد ترغب واشنطن عندئذ بدراسة إجراءات بناء ثقة أخرى كجزء من جهودها لوضع الأساس للمحادثات.

سيجادل المنتقدون أن مثل هذه المقاربة ستوحي بالضعف في وقت تستمر فيه بيونغ يانغ في بناء قدراتها النووية؛ بالنظر إلى أنها استخدمت الدبلوماسية في الماضي كأداة لشراء الوقت لبرنامجها بدلاً من التفاوض بنية طيبة. لكن بالنظر إلى أن المحادثات عالقة منذ عام ونصف العام، وأيضاً المخاطرة بأن يقوم كيم قريباً جداً باختبار الخطوط الأمريكية الحمراء بنوع من الاستفزازات، فإن مزايا البعث برسالة واضحة لا تخطئها العين بشأن الرغبة بإعادة الانخراط تفوق التكاليف، خصوصاً بالنظر إلى أنها قد تكون أفضل وسيلة لإحباط تحرك يمكن أن تقوم به بيونغ يانغ من شأنه أن يزعزع الاستقرار.

بالنظر إلى المدى الأبعد، سيترتب على فريق بايدن التفكير بعناية بما يمكن أن يأمل واقعياً بتحقيقه من خلال تجدد المحادثات. لقد كان نزع السلاح النووي بالكامل دائماً الهدف الطامح للمفاوضين الأمريكيين، لكن الهدف يصبح أقل ترجيحاً مع استمرار نمو ترسانة بيونغ يانغ وقدراتها الصاروخية. قد تكون سلسلة أكثر تواضعاً من اتفاقات ضبط الأسلحة لتخفيض قدرات كوريا الشمالية تدريجياً أكثر واقعية، وأكثر فعالية في تعزيز الاستقرار على شبه الجزيرة الكورية في المستقبل المنظور.

12. روسيا: بناء اتفاقية 'ستارت' جديدة وجيدة

القضايا الرئيسية المتعلقة بالسياسة الأمريكية حيال روسيا والتي أفلقت السياسة الخارجية لفريق إدارة أوباما عندما ترك الرئاسة قبل أربع سنوات هي نفسها تنتظر فريق بايدن الآن.

ما تزال استنتاجات وكالات المخابرات الأمريكية بشأن التدخل الروسي في انتخابات عام 2016 تثير امتعاضاً كبيراً. والصراع الأوكراني الذي بدأ عام 2014 – عندما تمكنت انتفاضة من الإطاحة بالحكومة في كييف وردّ روسيا بضم شبه جزيرة القرم التابعة لأوكرانيا بشكل غير قانوني، ودعم حركة انفصالية في مقاطعة دونباس الشرقية – مستمر أيضاً، رغم أن وفقاً لإطلاق النار قلص عدد الضحايا. وتستمر أيضاً العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي رداً على ذلك. الحرب في سورية، حيث تدعم روسيا نظام الأسد الوحشي، الذي عارضته الولايات المتحدة، تبقى دون تسوية. والملاحظات الحادة لإدارة بايدن حيال اعتقال زعيم المعارضة الروسية أليكسي نافالني بعد تلقيه العلاج في ألمانيا بسبب ما يبدو أنه عملية تسميم أشرقت عليها الحكومة، وقمع الاحتجاجات التي خرجت دعماً لنافالني في كافة أنحاء روسيا، تشير إلى أنها لن تتغاضى عن قضايا حقوق الإنسان في روسيا. وفي حين أن هذه الخلافات ستشكل مسار العلاقة الأمريكية – الروسية إلى الأمام، فإنها لا ينبغي أن تكون هي حصراً التي تحدها؛ فهناك عدد كبير من المجالات التي يتوجب على البلدين العمل فيها معاً من أجل المصلحة المشتركة ومن أجل السلم والأمن الدوليين.

يبدو أن الإدارة الجديدة تفهم هذا العامل الملزم. ففي اليوم الأول الذي أطلق فيه مسؤولون أمريكيون كباراً تحقيقات في عدد كبير من الأنشطة الروسية المزعومة (بما في ذلك التدخل في الانتخابات، وتسميم نافالني وقرصنة معلومات من شركة التكنولوجيا 'سولار ويندز'، حيث تعتقد الولايات المتحدة أن عملاء روس اخترقوا قواعد بيانات وزارة الخزانة وغيرها من قواعد بيانات الحكومة الأمريكية)، قال مسؤولون أمريكيون كبار أيضاً إن واشنطن ستسعى إلى تمديد معاهدة ستارت الجديدة لضبط الأسلحة لمدة خمس سنوات.³⁰ وبموافقة موسكو، تحركت الولايات المتحدة وروسيا أصلاً وبسرعة لتمديد المعاهدة وتجنب المزيد من الضرر لإطار ضبط الأسلحة الذي تعرض لضربتين خلال فترة ترامب الرئاسية. انسحبت الولايات المتحدة من معاهدة القوى النووية المتوسطة، التي اتهمت روسيا بانتهاكها، ومن ثم من اتفاقية "السموات المفتوحة"

³⁰ Kylie Atwood, Jennifer Hansler and Vivian Salama, "Biden orders investigation into Russian misdeeds as admin seeks nuclear arms treaty extension", CNN, 21 January 2021. معاهدة ستارت الجديدة تحدد عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية الأمريكية والروسية المنشورة بـ 1,550 رأساً و700 قاعدة إطلاق أسلحة نووية وقاذفات لكل منهما، إضافة إلى 800 قاعدة إطلاق وقاذفة بشكل إجمالي (منشورة وغير منشورة). كما تنص على التحقق من الامتثال من قبل الطرفين. انظر "New START Treaty", U.S. Department of State, n.d. في وقت ذهاب هذا التقرير إلى الطباعة، كانت موسكو وواشنطن قد تبادلنا ملاحظات دبلوماسية تؤكدان فيها اعترامهما تمديد الاتفاقية، وكان الرئيسان بايدن وبوتين قد عبرا عن رضاهما عن الترتيب في مكالمة هاتفية. Gabrielle Tétrault-Farber and Trevor Hunnicutt, "Russia and U.S. extend New START arms pact, Putin and Biden chat", Reuters, 26 January 2021.

عام 1992، التي قالت روسيا الآن إنها ستسحب منها أيضاً.³¹ كما يفتح تمديد معاهدة ستارت الجديدة الباب أيضاً للطرفين للشروع في العمل معاً ومع بلدان أخرى لبدء مفاوضات حول الأسلحة النووية والتقليدية، والتكنولوجيا الناشئة والأمن السيبراني.

تحدٍ أكثر صعوبة، لكنه تحدٍ لا بد للإدارة الجديدة رغم ذلك من معالجته، يتمثل في تحقيق تقدم بشأن أوكرانيا. لا يمكن لواشنطن وموسكو أن تكونا أكثر تباعداً في نقاط انطلاقهما مما هما في التعامل مع هذه المسألة، حيث ترفض روسيا الاعتراف بانخراطها في الصراع إطلاقاً وتصر الولايات المتحدة على أن تتوقف روسيا عن تفويض السيادة الأوكرانية ومغادرة دونباس. رغم ذلك، سيكون من الخطأ أن تتخلى الولايات المتحدة عن القضية أو تقرر القبول بحرب على نار هادئة على أمل أن يشكل تشتيت الانتباه الذي تسببه النفقات التي تترتب عليها عبئاً على روسيا وتعود بالفائدة بنفس المقدار على الغرب. إن صراعاً متفاعلاً على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي ليس جيداً لا للاستقرار الإقليمي ولا منصفاً للناس العالقين في وسطه.

بدلاً من ذلك، ينبغي أن تعمل واشنطن مع بروكسل والدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك أعضاء صيغة نورماندي فرنسا وألمانيا، على استراتيجية موحدة عبر الأطلسي تجاه روسيا ترسم خطوطاً حمراء واضحة وقابلة للدفاع عنها. ينبغي أن يكون في جوهر هذه الاستراتيجية إصرار حازم على المحافظة على سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها؛ والتزام بدعم إعادة دمج دونباس في أوكرانيا بما في ذلك عبر الدعم المالي والتقني لإعادة الإعمار؛ وكما جادلت مجموعة الأزمات في موقع آخر، وضع خطة لرفع عقوبات تدريجي لكن قابل للعكس على روسيا مقابل تقدم يمكن قياسه نحو السلام، مصحوباً باحتمال فرض عقوبات أقوى إذا لم تتعاون روسيا.³²

وفي الوقت نفسه، فإن الحرب التي جرت في أواخر عام 2020 في ناغورنو كاراباخ تظهر أيضاً الحاجة للتعاون بين الولايات المتحدة وروسيا والفرص التي يوفرها هذا التعاون.³³ هناك، توسطت موسكو في وقف لإطلاق النار بين أرمينيا وأذربيجان، دون أن تلعب الولايات المتحدة أو الحكومات الغربية الأخرى أي دور حقيقي. ستساعد قوات حفظ السلام الروسية في ناغورنو كاراباخ في منع العودة إلى القتال. إلا أن سلاماً دائماً يتطلب انخراطاً دبلوماسياً أوسع ودعمًا مالياً. إن بذل جهود مباشرة لمواجهة روسيا والتنافس معها هنا سيحدث أثراً عكسياً على الولايات المتحدة والمصالح الإقليمية. بالمقابل، إذا قدمت الولايات المتحدة وحلفاؤها المساعدة لروسيا، وتركيا، وأرمينيا وأذربيجان على فتح ممرات النقل والشروع في التجارة في جنوب القوقاز، فإنهم معاً قد يحدثون تحولاً في المنطقة. فبعد سنوات من العداء المتبادل والعزلة المتزايدة، ينبغي على أرمينيا وأذربيجان أن تعوداً إلى الارتباط ببنية تحتية جديدة من الطرقات، والسكك الحديدية، والتجارة والاستثمار، التي يمكن أن توجه الحوافز بالنسبة لكلا البلدين بعيداً عن الصراع ونحو التعاون والرخاء.

13. الساحل: إعطاء الأولوية للحكومة

مع اقتراب التدخل الدولي المدعوم من الولايات المتحدة في منطقة الساحل من عامه الثامن، ينبغي على إدارة بايدن التراجع خطوة وإعادة النظر في الأولوية التي أعطتها للعمليات العسكرية في استراتيجيتها للمنطقة.

لقد حدد الفرنسيون وتيرة جهود تحقيق الاستقرار الدولية منذ عام 2013، عندما أرسلوا قوات إلى مالي لوقف تقدم الجهاديين نحو العاصمة، باماكو.³⁴ ومنذ ذلك الحين، وإضافة إلى إدارة بعثتها العسكرية الخاصة (عملية بارخان)، رمت باريس ثقلها خلف تأسيس بعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة (MINUSMA)، وهي قوة إقليمية (مجموعة دول الساحل الخمس) واليات ثنائية ومتعددة الأطراف أخرى لدعم جهود الاستقرار. إلا أن النتائج كانت مخيبة للأمل. إذ يستمر أعضاء تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية بالتوسع ودمج

³¹ "تسمح معاهدة السماوات المفتوحة لكل دولة عضو بالقيام بطائرات جوية استطلاعية يتم الإبلاغ عنها قبل وقت قصير فوق جميع أراضي الطرف الآخر لجمع البيانات حول القوات والأنشطة العسكرية." "Open Skies Treaty at a Glance", Arms Control Association, November 2020. هناك 34 دولة عضو في المعاهدة، بما في ذلك الولايات المتحدة وروسيا.

³² انظر Crisis Group Europe Reports N°s 256, *Peace in Ukraine (I): A European War*, 27 April 2020; and 261, *Peace in Ukraine (III): The Costs of War in Donbas*, 3 September 2020.

³³ انظر Crisis Group Europe Briefing N°91, *Improving Prospects for Peace after the Nagorno-Karabakh War*, 22 December 2020.

³⁴ انظر Crisis Group Africa Report, *A Course Correction for the Sahel Stabilisation Strategy*, forthcoming، يصدر قريباً.

أنفسهم في حركات التمرد الريفية. وتساعدت إراقة الدماء بين المجموعات الإثنية إلى أعلى مستوى لها. وفي معظم الأحيان يتحمل المدنيون العبء الأكبر للعنف.

لقد دعمت الولايات المتحدة منذ وقت طويل عمليات محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، فقدمت المعلومات الاستخباراتية، والدعم في مجال الاستطلاع والمراقبة، والتزويد بالوقود جواً والدعم العسكري لعملية بارخان. لكنها أصبحت شريكاً متريداً على نحو متزايد لباريس في السنوات الأخيرة. إذ بدأت الأنشطة الأمريكية في الساحل بمواجهة قدر أكبر من التدقيق الداخلي بعد عام 2017، عندما قتل مقاتلون من الفرع المحلي لتنظيم الدولة الإسلامية أربعة عسكريين أمريكيين في النيجر. ورغم أنهم لم يقلصوا الدعم الأمريكي، إلا أن مسؤولي ترامب أوضحوا أنهم باتوا يفقدون الثقة في المقاربة التي تقودها فرنسا، وجادلوا بأنها فشلت في عكس اتجاه التمرد الجهادي وطالبوا بوضع استراتيجية خروج لبعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام. ولم يكونوا وحدهم الذين عبروا عن مثل هذه الشكوك. فشركاء غربيون آخرون فكروا أيضاً فيما إذا كان الوقت قد حان لتبني مقاربة جديدة.

لكن ليس من الواضح إطلاقاً أن تشكك فريق ترامب سينتقل إلى إدارة بايدن. فمع سعيه لإصلاح العلاقات عبر الأطلسي والتي تلقت ضربات خلال حقبة ترامب وإعادة الاستثمار في تعددية الأطراف، قد يشعر الفريق الجديد بإغراء الاعتماد على الخبرة الفرنسية في غرب أفريقيا. قد لا يكتفون بتقديم نفس مستويات الدعم فحسب، بل قد يقدمون الدعم للجهود الفرنسية لتوسيع الموارد المتاحة لجهود محاربة الإرهاب الإقليمية – على سبيل المثال بدعم اندفاع لباريس في مجلس الأمن الدولي للحصول على تفويض بموجب الفصل السابع وتمويل من الأمم المتحدة للقوة المشتركة لمجموعة دول الساحل الخمس.

يتعين على واشنطن التفكير بحذر قبل زيادة الدعم الأمريكي للحلول العسكرية في منطقة الساحل. كما جادلت مجموعة الأزمات، فإنه بدلاً من مضاعفة الدعم لمقاربة أمنية فاشلة، فإن الطريقة الأفضل لمعالجة عدم الاستقرار الإقليمي تتمثل في التركيز على إصلاحات الحوكمة والحوار السياسي مع المجتمعات المحلية والمتمردين، بما في ذلك – وفي ظل ظروف معينة – الجهاديين.³⁵ ينبغي أن تكون العمليات العسكرية في خدمة مثل تلك المقاربة. ولضمان أن يظل هناك من يضع أصبعه على نبض الديناميكيات الدبلوماسية والسياسية المعقدة في المنطقة، ينبغي على فريق بايدن، كحال إدارة ترامب من قبله، أن يعين مبعوثاً خاصاً لمنطقة الساحل، الذي ينبغي أن يعمل مع زملائه الدبلوماسيين، وخبراء التنمية والقيادة الأفريقية للجيش لتطوير مقاربة منسقة حيال المنطقة. وينبغي على المبعوث بدوره تشجيع دول الساحل وشركاءها على إحداث تحسينات في الحوكمة، وخصوصاً في المناطق الريفية، التي تمثل الأولوية القصوى في استراتيجية متكاملة في محاربة المجموعات المتمردة.

14. الصومال: نزاع فتيل التوترات قبل الانتخابات

بعد شهرين من إعلان إدارة ترامب أنها ستسحب من الصومال القوات الأمريكية المنتشرة هناك والتي يقدر عددها بـ 700 شخص والتي نشرت للمساعدة في القتال ضد تنظيم الشباب الإسلامي المسلح، فإن الانتخابات البرلمانية والرئاسية تتداعى وسط مباحكات مريرة بين نخب البلاد.³⁶ الانتخابات الرئاسية، المحددة في 8 شباط/فبراير لكن التي من المرجح أن تؤجل، ستري الرئيس محمد عبد الله محمد (فرماجو) يسعى ليصبح أول رئيس موجود في منصبه على مدى عدة سنوات يفوز بفترة رئاسية ثانية. خصوم فرماجو، بالتنسيق مع قيادة إقليمي جوبا لاند وبونت لاند، يتهمون الرئيس بانتهاك شروط اتفاق تم التوصل إليه في أيلول/سبتمبر 2020 لتنظيم الانتخابات بالتوافق. ويدعون أنه ملأ اللجان المكلفة بإجراء الانتخابات بالموالين له.

بموجب اتفاق أيلول/سبتمبر، ستكون الانتخابات القادمة "غير مباشرة" – حيث تختار العشرات المجمع الانتخابي؛ ومن ثم يختار المجمع الانتخابي المجلس الأدنى في البرلمان. ثم يعمل المجلس الأدنى مع المجلس الأعلى الذي تختاره الجمعيات التشريعية في الولايات الاتحادية الأعضاء لتعيين الرئيس. وبسبب احتمال مقاطعة المعارضة للانتخابات، تنظر الحكومة الاتحادية الآن في إطلاق عملية تصويت جزئية في الانتخابات

³⁵ المرجع السابق. انظر أيضاً: "Bad Guys": Speaking with the Crisis Group Africa Report N°276, 28 May 2019.

³⁶ انظر: Crisis Group Africa Briefings N°s 165, Blunting Al-Shabaab's Impact on Somalia's Elections, 31 December 2020; and 163, Staving off Violence around Somalia's Elections, 10 November 2020.

البرلمانية تشارك فيها الأحزاب الراحبة فقط، بينما تنظر المعارضة في خيارات تشمل إما أن تقوم بإجراء انتخابات موازية أو ألا تشارك حتى يتم الاستماع إلى هواجسها. كلا السيناريوهان يخاطران بنزع الشرعية عن العملية الانتخابية في أعين الكثير من الصوماليين. كما يخاطر عدم التوصل إلى توافق بشأن الطريق إلى الأمام قبل انتهاء الفترة الرئاسية للرئيس فرماجو في 8 شباط/فبراير بزعة استقرار البلاد.

يمكن أن يتصاعد العنف بعدة طرق. إذ يمكن للخلافات المتعلقة بالانتخابات بين الحكومة والمعارضة أن تشعل مواجهات مسلحة بين أنصارهما، على الأرجح على أساس الانتماء العشائري. كما يمكن أن تثن حركة الشباب هجمات، وكانت قد هددت أصلاً بالانتقام من كل مشارك في التصويت، سواء من الأعضاء في المجمع الانتخابي أو المرشحين، ووصفت العملية بأنها نشاط "كافر"³⁷. وقد تفاقم ضعف الصومال أمام هذه التهديدات بانسحاب القوات الأجنبية. ففي تشرين الثاني/نوفمبر، سحب إيثيوبيا، بسبب الصراع في تغراي، تلك القوات التي كانت قد نشرتها بشكل منفصل عن بعثة الاتحاد الأفريقي. وأعدت إدارة ترامب تموضع القوات الأمريكية فنقلتها إلى كينيا وجيبوتي المجاورتين كإجراء لحماية القوات؛ كما كان التحرك منسجماً مع الهدف المعلن للرئيس السابق بوضع حد "للحروب الأبدية"³⁸.

ينبغي أن تكون الأولوية المباشرة لإدارة بايدن في الصومال نزع فتيل مخاطر النزاعات السياسية ومنعها من التحول إلى العنف من خلال ترطيب الأجواء بين فرماجو وخصومه. وينبغي أن تضغط واشنطن على مقديشو لتقوم على نحو عاجل باستضافة اجتماع لقادة الولايات الاتحادية الأعضاء والمعارضة السياسية لمناقشة هواجسهم فيما يتعلق باحتمال التلاعب بالانتخابات قبل انتهاء فترة فرماجو الرئاسية في 8 شباط/فبراير. ويمثل الحوار الخيار الوحيد للخروج من الطريق المسدود بطريقة شاملة وسلمية تحافظ على شرعية الانتخابات. وللمساعدة في تجاوز انعدام الثقة الذي تراكم بين الحكومة والمعارضة، يمكن لواشنطن (بالعمل مع شركاء مثل الاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة والأمم المتحدة) أن تفكر بالاضطلاع بدور وساطة نشط بين الأطراف الصومالية المتعارضة والعمل كضامن لأي اتفاق انتخابي ينشأ عن المفاوضات. كما ينبغي أن توضح لمقديشو أن الفشل في اتباع إجراءات انتخابية ذات مصداقية يهدد بالإساءة للشراكة الأمريكية – الصومالية.

بعد الانتخابات، ينبغي على فريق بايدن أن يوجه جهوده نحو مساعدة الصومال في إعادة رسم خطوط التصدع التي أعاققت التقدم في السنوات الأخيرة – أي التوترات بين المركز والأقاليم. يحد هذا النزاع بشدة من فعالية الحكومة على جميع المستويات ويعيق جهود معالجة التحديات الرئيسية التي يواجهها الصومال، بما في ذلك حركة الشباب المتمردة منذ وقت طويل. ويتعين على واشنطن تشجيع مقديشو على التحرك نحو تسوية شاملة تسمح لقادة الصومال بتقديم معالجة أكثر فعالية لأهداف الأمن والحكومة. قد تتمثل الخطوة الأولى في الضغط باتجاه تشكيل اللجنة المشتركة بين الولايات التي ينص عليها الدستور الصومالي المؤقت كمنتدى للحوار المنتظم بين مستويي الحكومة.

كما سيترتب على فريق بايدن معالجة مسألة ما إذا كان سيعيد إرسال قوات أمريكية. قد لا تكون هذه أفضل وسيلة لتشجيع الاعتماد على الذات على المدى البعيد لدى الطرف الصومالي. وستكون عملية مشحونة سياسياً في الداخل الأمريكي، في ضوء الإحباط السائد لدى اليمين واليسار على حد سواء من عمليات نشر الجيش لمدة طويلة. لكن ينبغي أن تعمل واشنطن مع شركائها الأمنيين مثل الاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، والمملكة المتحدة، وتركيا والحكومات الإقليمية، إضافة إلى الحكومة الصومالية، لاستكشاف أفضل طريقة لسد أي ثغرات في تدريب القوات المسلحة الصومالية والقيام بعمليات أمنية بسبب إعادة التموضع التي تمت في تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي الوقت نفسه، ثمة قيود على الرد العسكري الصرف على تنظيم الشباب. وينبغي على إدارة بايدن أيضاً الشروع في استكشاف مقاربات مكتملة من شأنها أن تقوض التمرد المستمر، والتي يمكن أن تشمل بعض أشكال الحوار بين الحكومة الصومالية وتنظيم الشباب نفسه.

³⁷ "Communiqué from the consultative forum regarding the jihad in East Africa", Al-Shabaab, 18 March 2020.

³⁸ Joshua Keating, "Trump pulls the plug on his own ill-conceived war in Somalia," Slate, 8 December 2020. Declan Walsh, "In Somalia, U.S. troop withdrawal is seen as badly timed", *The New York Times*, 5 December 2020.

15. السودان: المساعدة على إنجاز العملية الانتقالية

لقد تعرض السودان لتحول دراماتيكي على مدى السنوات الأربع الماضية. فالثورة التي انطلقت فيه عام 2018 أطلقت أحداثاً شملت سقوط الرجل القوي والهارب من المحكمة الجنائية الدولية بعد ثلاثين عاماً في الحكم، عمر البشير، ووصول حكومة مؤقتة بقيادة مدنية في عام 2019، تتمتع بتقويض لتوجيه البلاد خلال مرحلة انتقالية تدوم أربع سنوات وتصل إلى أوجها في انتخابات تجرى عام 2023.³⁹ كما نجم عنها، ولو في وقت متأخر، قرار الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 برفع اسم السودان عن قائمة الدول الراحبة للإرهاب. أدى هذا الإجراء الأخير إلى رفع نظام العقوبات الذي أسهم في عزلة الخرطوم لمدة 27 عاماً وكان يهدد بخنق التعافي الاقتصادي الذي سيكون حاسماً لعملية انتقالية ناجحة.⁴⁰

لقد استغرق التوصل إلى قرار الولايات المتحدة برفع اسم السودان عن قائمة الدول الراحبة للإرهاب في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 أكثر من سنة، جزئياً بسبب المماحكات بين واشنطن والخرطوم بشأن ادعاءات قانونية تتعلق بالدور المزعم للسودان في عدة حوادث إرهابية، بما فيها التفجيرات التي قامت بها القاعدة في عام 1998 لسفارتى الولايات المتحدة في نيروبي ودار السلام. سبب آخر للتأخير كان أن القضية أصبحت مرتبطة باندفاع إدارة ترامب نحو إقامة علاقات بين إسرائيل وعدد من خصومها العرب. في النهاية، وافقت الخرطوم على التحرك على المسار التشريعي نحو تطبيع العلاقات مع إسرائيل؛ وأصدر الكونغرس قانون الانتقال الديمقراطي في السودان، والمساءلة والشفافية المالية لعام 2020 الذي يحدد شروط الدعم الدبلوماسي، والبرامجي والمالي الأمريكي للحكومة الانتقالية في السودان ويستعيد بعض حصانتها القانونية؛ واكتملت عملية رفع العقوبات. في حين كان هناك الكثير مما يمكن انتقاده في إخضاع إدارة ترامب سياستها حيال السودان لطموحاتها من أجل إسرائيل، فإنها رغم ذلك ستوفر فرصة حقيقية لإقامة علاقة أكثر إثماراً مع الخرطوم مما تمتعت به واشنطن منذ عقود.

رغم كل التحديات التي يواجهها السودان، فإنه بحصوله على النوع الصحيح من الدعم، يمكنه أن يشكل قصة قوية في عملية التحول في جوار يتسم بالترجع في مواضيع الحوكمة والاستقرار.

ما هو الشكل الذي ينبغي أن يتخذه ذلك الدعم؟ أولاً، وكعلامة على دعمها للجانب المدني من الحكومة الانتقالية، ينبغي على الإدارة الأمريكية الجديدة أن تسارع إلى تعيين أول سفير أمريكي في السودان منذ عام 1997. هذه الإشارة لن تكون فقط رداً على إرسال الخرطوم لسفير إلى واشنطن في مطلع عام 2020 وحسب بل ستظهر التزام فريق بايدن بنجاح الحكومة الانتقالية. وبفعلها ذلك، تستطيع واشنطن رفع معنويات السلطات المدنية في الخرطوم وإعطائها شعوراً بالأمان. كما أن تجدد الدور القيادي للولايات المتحدة في الملف السوداني سيشجع اللاعبين الدوليين الآخرين الذين يفكرون بنفس الطريقة على تجديد دعمهم الدبلوماسي، والمالي والتقني للحكومة الانتقالية.

ثانياً، يتطلب قانون الانتقال الديمقراطي، والمساءلة والشفافية المالية في السودان من وزارة الخارجية تقديم استراتيجية تحدد الدعم الأمريكي للانتقال إلى حكومة يقودها مدنيون في السودان، ويمنح التفويض أيضاً بإجراءات داعمة معينة. ينبغي أن تشكل هذه العملية الأساس لجهد أمريكي منسق للمساعدة على تحقيق الانتعاش الاقتصادي في السودان. بالنظر إلى معاناة الشعب السوداني من التضخم المتصاعد الذي يغذيه الدعم الحكومي الذي يشل الاقتصاد وسعر صرف العملة في السوق السوداء الذي يبلغ نحو خمسة أضعاف سعر الصرف الرسمي، فإن الاقتصاد المترنح في البلاد يشكل أكبر مصدر للخطر على العملية الانتقالية والاستقرار. ولذلك ينبغي على الاستراتيجية الأمريكية الجديدة أن تدعم الإصلاحات القانونية، والاقتصادية والأمنية الرئيسية بتوجيه دبلوماسي صارم واستثمارات مالية قوية؛ والسعي لتعزيز الاستثمارات الأمريكية وغيرها في السودان؛ وبعث الحيوية في الجهود الدولية الضعيفة لدعم الانتقال التاريخي في السودان.

ثالثاً، ينبغي على الإدارة الجديدة أن ترمي بثقلها الدبلوماسي الكامل وراء دعم الجانب المدني في الحكومة الانتقالية، وفي الوقت نفسه أن تضغط على شركائها العسكريين الصاعدين لتنفيذ شروط الترتيب الانتقالي بالتخلي عن سنوات من الممارسات السيئة، والتلاعب السياسي والسعي لتحقيق الربح من الاقتصاد. وسيكون الانخراط المتجدد مع الجهات الإقليمية الفاعلة الرئيسية مثل مصر، والسعودية والإمارات العربية المتحدة

³⁹ انظر Crisis Group Africa Briefing N°157, *Financing the Revival of Sudan's Troubled Transition*, 22 June 2020; and Crisis Group Africa Report N°281, *Safeguarding Sudan's Revolution*, 21 October 2019.

⁴⁰ Max Bearak and Naba Mohieddin, "U.S. lifts Sudan's designation as a state sponsor of terrorism", *The Washington Post*, 14 December 2020.

لتأمين دعمها لإجراء انتخابات ذات مصداقية في وقتها والتحول اللاحق إلى الحكم المدني أمراً محورياً لجعل الجيش السوداني يلعب دوراً بناءً في العملية الانتقالية.

16. سورية: الدبلوماسية المكوكية في الشمال الشرقي

وسط هدوء في القتال، تلاشى الاهتمام الدولي بالحرب السورية. إلا أن مراقبي سورية يبقون عيونهم مفتوحة على ما سيعنيه الانتقال الأمريكي بالنسبة للديناميكيات الإقليمية. سكان شمال شرق سورية راقبوا بتوتر محاولات ترابم المتهورة لسحب القوات من المنطقة. كان من شأن مثل ذلك الانسحاب أن يطلق جولة أخرى من الصراع، حيث تتصارع القوى المتنافسة للحصول على امتيازات، ما كان سيتسبب بأزمة نزوح إنسانية جديدة ويهدد الحياة بالتمرد الذي يشنه تنظيم الدولة الإسلامية. على وجه الخصوص، كانت ستؤدي إلى تجدد الصراع بين الشريك المحلي لواشنطن في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية، والمتمثل في قوات سورية الديمقراطية، وتركيا. أنقرة ترى في المكون الكردي المهيمن في قوات سورية الديمقراطية (المعروف بقوات حماية الشعب) امتداداً سورياً لعدوها، حزب العمال الكردستاني، وأصبحت تشعر بمرارة متزايدة حيال استمرار الدعم الأمريكي لهذه المجموعة.⁴¹

لقد أشار فريق بايدين أصلاً إلى أنه لا يفكر بعملية سحب متسرة للقوات، لكن ما عدا ذلك، ما يزال الغموض يكتنف الوجهة التي ستخدها السياسة الأمريكية. مع دراسة واشنطن لخياراتها، سترتب عليها التحرك بعناية بالغة. إن التعهد بالبقاء في البلاد لفترة غير محدودة دون وجود خارطة طريق دبلوماسية قابلة للحياة من شأنه أن يبقي المنطقة في خطر دائم فيما يتعلق بمحاولات زعزعة الاستقرار والعنف. إلا أن الخروج بشكل خاطئ من شأنه أن يطلق صراعاً عنيفاً من أجل السيطرة، حيث تحاول أنقرة، ودمشق، والمليشيات الحليفة ل طهران أو مزيج مشترك من جميع هذه القوى الاستيلاء على الأرض والموارد من قوات سورية الديمقراطية. وقد لا تكون الولايات المتحدة نفسها بمعزل عن هذا الصراع إذا استغل تنظيم الدولة الإسلامية أو جهاديين آخرين الفوضى الناجمة لإعادة فرض أنفسهم.

بين تلك النهائيتين لطيف السياسات، فإن المسار الأكثر أماناً سيكون التزام الولايات المتحدة بانسحاب تدريجي، مشروط بالتوصل إلى ترتيب تفاوضي من شأنه أن يحمي ملايين المدنيين الذين يعيشون تحت سيطرة قوات سورية الديمقراطية من صراع مفتوح شامل يمكن لعناصر تنظيم الدولة الإسلامية أن يستغلوه. من شبه المؤكد أن يتطلب تقليص المخاطر من تصاعد العنف في شمال شرق سورية في أعقاب انسحاب القوات الأمريكية دبلوماسية مكوكية أمريكية بين وحدات حماية الشعب وأنقرة. ينبغي أن تسعى واشنطن لمعالجة أولويتي أنقرة الرئيسيتين والمتمثلتين في منع وجود مسلح لحزب العمال الكردستاني ونشاطه جنوب حدودها؛ وإنهاء تقديم وحدات حماية الشعب السلاح لحزب العمال الكردستاني، وهو ما تدعي تركيا أنه قائم. وإلى أن يتم التوصل إلى اتفاق، سترتب على الولايات المتحدة توفير حماية فعالة لقوات سورية الديمقراطية من القوات التركية والقوات الموالية لها. كما يمكن أن يتوجب على الولايات المتحدة إدخال قوات سورية الديمقراطية في المحادثات السياسية المدعومة دولياً بشأن سورية.

إضافة إلى ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة أن تعمل مع أنقرة وقوات سورية الديمقراطية على تحديد مصير لشمال شرق سورية يكون مقبولاً للجانبين، ومن ثم السعي للتوصل إلى اتفاقات بشأن الخطوات التكتيكية لتحقيق تلك الغاية. ويمكن لهذه الخطوات أن تشمل تخفيف وحدات حماية الشعب لسيطرتها على الحكم والموارد والأمن في المنطقة والسماح بمشاركة ذات معنى لقوات المعارضة العربية والكرديّة في الإدارة المحلية ومنظمات المجتمع المدني.

أخيراً، إذا لجأت إدارة بايدن إلى هذا الخيار، ينبغي أن تعمل مع الكونغرس لتعزيز الأساس القانوني لوجود القوات في سورية، بدلاً من الاستمرار في الاعتماد (كما فعلت الإدارات السابقة) على تفسير مقيد للتفويض الصادر عام 2001 باستخدام القوة والذي صدر قبل وجود تنظيم الدولة الإسلامية أصلاً.⁴² ينبغي للتفويض المحدّث أن يحدد الجهة التي تحاربها القوات وأن يشمل تاريخاً لانتهاء العمليات، يمكن تمديده بدعم من

⁴¹ Crisis Group Commentary, "The SDF Seeks a Path Toward Durable Stability in North East Syria", 25 November 2020.

⁴² وسيطبق نفس المبدأ عندما يكون ذا صلة بمجموعات أخرى في مسارح أخرى للعمليات. انظر، Tess Bridgeman, Ryan Goodman, Stephen Pomper and Steve Vladeck, "Principles for a 2021 Authorization for Use of Military Force", Just Security, January 2021. يشير المؤلفون إلى أن أي تفويض محدّث ينبغي أن "يستثني صراحة استخدام القوة ضد البلدان أو المجموعات المسلحة المنظمة غير تلك الواردة تحديداً بالاسم".

الكونغرس. وسيشكل هذا الإجراء ضماناً ضد تغيير الأهداف وإطالة أمد وجود القوات، وإبقاء تركيز صناع السياسات منصباً على المهمة التي يتعاملون معها ويساعد في ضمان ألا يستمر الوجود الأمريكي إلى أمد غير محدود دون خضوعه للتدقيق المناسب من قبل الرأي العام والكونغرس.

17. الأمم المتحدة: التركيز على كوفيد والمناخ والمصادقية

كان رد الدبلوماسيين في الأمم المتحدة إيجابياً على فوز جو بايدن في الانتخابات الأمريكية.⁴³ دبلوماسي أوروبي علّق على ذلك مازحاً: "إنه عيد الميلاد حلّ باكراً".⁴⁴ بعد أربع سنوات من التعاملات المتوترة مع إدارة ترامب، فرح كثيرون وهم يستمعون إلى السفيرة ليندا توماس-غرينفيلد، التي اختارها جو بايدن لتكون الممثلة الدائمة للولايات المتحدة في الأمم المتحدة، تعلن في تشرين الثاني/نوفمبر: "أمريكا عائدة. وتعددية الأطراف عائدة". لكن الجزء الأصعب يكمن في المستقبل. ففي الأشهر القادمة، سيترتب على توماس-غرينفيلد، وهي موظفة مخضرمة في وزارة الخارجية وتحظى باحترام واسع وينبغي أن يكون تثبيتها في مجلس الشيوخ سلساً، أن تبدأ العمل الشاق في إعادة بناء علاقات ومصادقية الولايات المتحدة في نيويورك.

وستكون الخطوة الأولى معالجة التحدي الإداري؛ حيث سيترتب على توماس-غرينفيلد أن تعيد عمل الماكينة الدبلوماسية الأمريكية في الأمم المتحدة إلى عملها المنتظم. إدارة ترامب عاملت ممثلها في الأمم المتحدة بشكل سيء، إذ كانت ترسل لهم تعليمات غير واضحة حول كيفية التعامل مع صراعات مثل تلك الدائرة في اليمن وليبيا. سلف توماس-غرينفيلد، كيلي نايت كرافت، لم تكن تتمتع بنفوذ حقيقي في واشنطن. وسيترتب على السفيرة الجديدة طمأننة نظرائها الأجانب إلى أنها على اتصال وثيق بالبيت الأبيض وأن باستطاعتها تنفيذ الاتفاقات التي تتوصل إليها في نيويورك.

وستكون الخطوة الثانية إظهار إدارة بايدن لدليل ملموس على التزامها بتعددية الأطراف. وقد بدأ الرئيس مساره فعلاً، بعد أن وفي بتعهداته بالعودة إلى الانضمام إلى اتفاقية باريس للتغير المناخي وعكس قرار ترامب بالانسحاب من منظمة الصحة العالمية بسبب تعاملها مع جائحة كوفيد-19. كما يبدو أن الولايات المتحدة ستتقدم لشغل مقعد في مجلس حقوق الإنسان الذي انسحبت منه إدارة ترامب في عام 2018. لكن لا ينبغي على الإدارة الجديدة التوقف هناك. سيكون أمام توماس-غرينفيلد فرصة مفيدة للتأكيد على التوجه الاستراتيجي الجديد للبيت الأبيض في الأمم المتحدة في آذار/مارس، عندما تتولى الولايات المتحدة الرئاسة الدوارة لمجلس الأمن. ورئيس المجلس يضع جدول الأعمال في الشهر الذي يتولى فيه الرئاسة، ويمكن للولايات المتحدة أن تختار الدفع لاتخاذ قرارات حول بعض المواضيع التي تتمتع بأهمية رمزية.

يمكن للموضوع الأول أن يكون التعقيدات الأمنية لكوفيد-19، وهي قضية لم تحسن إدارة ترامب التعامل معها في عام 2020، بالنظر إلى أنها ركزت على تسجيل تافه للنقاط ضد الصين أكثر مما ركزت على كيفية استخدام صلاحيات المجلس في محاربة الجائحة.⁴⁵ كما لاحظت مجموعة الأزمات، فإن التداعيات الاقتصادية للجائحة يمكن أن تغذي عدم الاستقرار في السنوات القادمة.⁴⁶ يمكن لإدارة بايدن أن تدفع مجلس الأمن كي يرمي بثقله خلف إجراءات، بما فيها تقديم اللقاحات ضد فيروس كورونا للدول الضعيفة والهشة، لتخفيف هذه المخاطر.

كما يمكن للإدارة الجديدة أن تبعث بإشارة على مقاربة جديدة لمناقشة الصلات بين التغير المناخي والصراع في مجلس الأمن. في عام 2020، قادت ألمانيا تسعة أعضاء آخرين – بما في ذلك فرنسا والمملكة المتحدة – في وضع مسودة قرار يدعو الأمم المتحدة لفعل المزيد في التخطيط لمواجهة هذه التهديدات. لكنها تراجعت عندما هدّدت إدارة ترامب باستخدام الفيتو ضده. يمكن لإدارة بايدن إعادة إحياء نسخة من النص الألماني أو، في الحد الأدنى، الإصرار على أن يفعل مجلس الأمن المزيد لتخفيف المخاطر المرتبطة بالتغير المناخي في البلدان الموجودة على جدول أعماله. وستجد جمهوراً متلهفاً لهذه الأفكار. فالمملكة المتحدة، التي تحضّر

⁴³ نشرت مقاطع من هذا الجزء أولاً في Richard Gowan, "The Biden Administration's First Steps and the UN", RUSI, 22 January 2021.

⁴⁴ Richard Gowan, "Repairing the Damage to U.S. Diplomacy in the UN Security Council", Crisis Group Commentary, 18 December 2020.

⁴⁵ Richard Gowan and Ashish Pradhan, "Salvaging the Security Council's Coronavirus Response," Crisis Group Commentary, 4 August 2020.

⁴⁶ Richard Gowan, "Repairing the Damage to U.S. Diplomacy in the UN Security Council", Crisis Group Commentary, 18 December 2020.

لاستضافة مؤتمر مناخي كبير للأمم المتحدة في غلاسكو في أواخر عام 2021، حريصة على تركيز قدر أكبر من الاهتمام على الصلات بين المناخ والأمن في نيويورك، وكذلك الأمر بالنسبة للأعضاء الآخرين في مجلس الأمن، بما في ذلك أيرلندا، والنرويج وكينيا. الصين وروسيا تشككان فيما إذا كان ينبغي على المجلس التصدي لمسائل بيئية، لكنهما قد ترددان بشأن مواجهة الولايات المتحدة مبكراً بشأن موضوع من الواضح أنه مهم للرئيس الجديد.⁴⁷

أخيراً، فإن الخطوة الأخيرة في إعادة إحياء الدبلوماسية الأمريكية في تيرتل باي⁴⁸ ستتمثل في تعزيز العلاقات مع شركاء الولايات المتحدة الذين نفرتهم إدارة ترامب دون ميرر بسبب سياساتها. في حين قد لا تتوفر مساحة كبيرة لتحسين العلاقات مع الخصمين روسيا والصين، فإن ثمة المزيد مما تستطيع الولايات المتحدة فعله مع أصدقائها التقليديين. على سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة وفرنسا كثيراً ما اختلفتا على قيمة عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في مالي، لكن إدارة بايدن يمكن أن تطلق حواراً جديداً مع باريس حول أفضل السبل لتهدئة العنف الناشئ في سائر أنحاء الساحل (انظر أعلاه). بالنظر إلى الترتيبات الأمنية متعددة الأطراف في أفريقيا من زاوية أوسع، يمكن للإدارة أيضاً أن تعيد إحياء الخطط – التي وضعت في حقبة أوباما لكن همشت منذ عام 2016 – للحصول على مساعدة الأمم المتحدة في تمويل عمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي في كل حالة على حدة، الأمر الذي من شأنه أن يقوي الاتحاد الأفريقي ويخفف الضغوط على عمليات الأمم المتحدة.⁴⁹

18. فنزويلا: حث الأطراف على العودة إلى طاولة المفاوضات

تواجه فنزويلا إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، نتيجة أزمة سياسية واقتصادية طويلة لا يبدو أن حدها قد تراجعت.⁵⁰ وتحمل المسؤولية عن هذا المأزق في المقام الأول حكومة الرئيس نيكولاس مادورو، التي أساءت معالجة الاقتصاد بشكل خطير منذ عام 2013؛ وبداية من عام 2016 تحركت بعدوانية لحرمان خصومها من السلطة والفضاء السياسي. ورداً على ذلك التحرك الأخير، حاولت المعارضة الرئيسية، التي يقودها على مدى السنتين الماضيتين خوان غوايدو، الرئيس السابق للجمعية الوطنية و"الرئيس المؤقت"، وبدعم حتى الآن من الولايات المتحدة ونحو 60 دولة أخرى، بمختلف الوسائل إسقاط حكومته. وأشارت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في كانون الأول/ديسمبر – والتي قاطعتها المعارضة – إلى فشل هذه الجهود. كما أنها أثبتت عبثية استراتيجية "الضغط الأقصى" الشرسة التي قادتها الولايات المتحدة والتي كانت تهدف على مدى العامين الماضيين إلى الإطاحة بمادورو.⁵¹

مع استلام إدارة بايدن لزام السياسة الأمريكية، حان الوقت لإجراء إعادة معايرة استراتيجية. جزء من ذلك يتعلق بمواجهة حقائق معينة. فانتخابات كانون الأول/ديسمبر لم تترك لغوايدو مكانة تذكر للدعاء بأنه الرئيس الشرعي. ورغم أن المعارضة تجادل بأن البرلمان القائم ينبغي الاعتراف به إلى أن يتم إجراء انتخابات حرة، فإن الاعتراف غير المشروط بـ "الرئاسة المؤقتة" لغوايدو سيشكل عقبة أمام المفاوضات التي ستكون ضرورية للتوصل إلى تسوية سياسية. وكذلك سيكون الأمر بالنسبة لاستمرار الإصرار على رحيل مادورو كشرط مسبق. كي تستأنف المفاوضات مع أي فرصة للنجاح، سيتعين على المعارضة تلطيف موقفها حيال هاتين النقطتين، وسيكون على المعسكرين أن يكونا مستعدين لتقديم التنازلات. على وجه الخصوص، ينبغي أن تكون الحكومة مستعدة للموافقة على الإصلاحات التي من شأنها أن تمكن من إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وينبغي أن تكون المعارضة مستعدة لتقبل فكرة الانتقال التدريجي التي تقدم ضمانات لأعضاء حكومة مادورو وحرارة تشاقيستا المرتبطة بها بعدم التعرض للاضطهاد واستمرار الحق بالمشاركة السياسية.

ويمكن أن تساعد واشنطن في زيادة احتمال نجاح هذه المقاربة بإيضاح أنها ستبني مقاربة أكثر تدقيقاً بشأن العقوبات مما فعلته خلال إدارة ترامب. وينبغي أن تخضع العقوبات الموجودة حالياً لمراجعة إنسانية سريعة

⁴⁷ المرجع السابق.

⁴⁸ "Turtle Bay" هو اسم الحي الذي يضم مقر الأمم المتحدة في نيويورك [المترجم].

⁴⁹ Crisis Group Africa Report N°286, *The Price of Peace: Securing UN Financing for AU Peace Operations*, 31 January 2020

⁵⁰ انظر "Venezuela Situation", UN High Commissioner for Refugees, n.d. Crisis Group Latin America Report N°79, *Imagining a Resolution of Venezuela's Crisis*, 11 March 2020.

⁵¹ Crisis Group Latin America Report N°85, *Venezuela: What Lies Ahead after Election Clinches Maduro Clean Sweep*, 21 December 2020.

وأن تقوم بتخفيفها عند الضرورة للسماح بتقديم مساعدات الإغاثة من الجائحة وتمنع حدوث أضرار يمكن تجنبها للسكان. بشكل خاص، ينبغي أن ترفع الحظر الذي تفرضه على مبادلة النفط الخام بالديزل، الأمر الذي يهدد بإعاقة القدرة على نقل الأغذية والمواد الأساسية ويعيق توليد الطاقة المتعثر أصلاً. بموازاة ذلك، ينبغي على الولايات المتحدة زيادة مساعداتها الإنسانية بشكل ملموس، والعمل مع الحكومات الشريكة في أوروبا وأمريكا اللاتينية للضغط على حكومة مادورو لمنح الوصول للمنظمات التعددية التي تديرها طبقاً للمبادئ الإنسانية الدولية المعيارية. كما ينبغي على واشنطن أن تبعث بإشارة بأنها مستعدة لتخفيف العقوبات الأخرى تدريجياً طالما ظلت الحكومة الفنزويلية تتقدم نحو استعادة الحقوق المدنية والسياسية، ورفع العقوبات بشكل كامل إذا توصل الطرفان إلى تسوية تفاوضية.

ويمكن لتحسين قنوات التواصل مع كوبا، أحد الحلفاء الرئيسيين لمادورو، أن يساعد هذه الجهود. ينبغي على الإدارة الأمريكية إجراء مراجعة فورية لتصنيف كوبا "دولة راعية للإرهاب"، التي أعلنتها وزير الخارجية السابق مايك بومبيو قبل أيام من مغادرته لمنصبه. وعلى بايدن أن يسعى للعودة إلى التهدئة التي توصل إليها مع هافانا الرئيس أوباما وحث كوبا على دعم المفاوضات الشاملة في فنزويلا.

أخيراً، ينبغي على الولايات المتحدة تنسيق استراتيجيتها الدبلوماسية مع شركائها في أوروبا وأمريكا اللاتينية، بهدف البناء على العملية التي يسترها النرويج وغلقت في منتصف عام 2019. ويمكن لمجموعة الاتصال الدولية، أن تقود جهود التنسيق مع الولايات المتحدة والحكومات في نصف الكرة الغربي في مجموعة ليما. وحالما توفرت الظروف لاستئناف المفاوضات، ينبغي أن تصمم بحيث تدمج حلقة خارجية من الضامنين الدوليين الذين ينبغي أن يكون حلفاء مادورو بينهم.

19. اليمن: إعطاء الأولوية لإنهاء الحرب

لقد كانت السياسة الأمريكية في اليمن الذي تمزقه الحرب كارثية منذ اتخذت إدارة أوباما القرار المشؤوم قبل ست سنوات، بدعم التدخل العسكري الذي تقوده السعودية. لم تحقق الحملة التي تقودها السعودية هدفها الرئيسي المتمثل في الإطاحة بالمقاتلين الحوثيين الذين طردوا الرئيس عبد ربه منصور هادي من العاصمة صنعاء؛ بل أصبح البلد أكثر فقراً وجوعاً وانقساماً مما كان قبل ست سنوات. لقد حققت الجهود السعودية على مدى العام الماضي لجمع الأحزاب المعادية للحوثيين في اليمن معاً تحت مظلة واحدة بعض التقدم. لكن الحوثيين عززوا سيطرتهم على شمال غرب البلاد ويهددون معقل حكومة هادي في مأرب. وفي مناطق أخرى، تشكل البلاد خليطاً سياسياً ملوناً تديره قوات الموالية للحكومة وعدة ميليشيات وسلطات محلية.

ثمة أسباب قوية تدفع إدارة بايدن لإعطاء الأولوية لإنهاء هذه الفوضى. أولاً، فإن الولايات المتحدة ساعدت على خلقها. كانت السعودية ستقوم بالتدخل على الأرجح في عام 2015 مع أو دون الدعم الأمريكي، لكنها كانت ستبحث ربما عن مخرج مبكر دون دعم واشنطن الذي شمل تقديم المعلومات الاستخباراتية والدعم اللوجستي، إضافة إلى الغطاء الدبلوماسي. ثانياً، يشكل نطاق المعاناة واجباً إنسانياً؛ فيحلول منتصف عام 2020، كان 20 مليون يمني – أي ثلثي سكان البلاد – على حافة المجاعة. ثالثاً، فإن آخر ما يحتاجه شرق أوسط غير مستقر هو نقطة صراع أخرى يمكن للسعودية وإيران (التي زادت دعمها للحوثيين بمرور الوقت) الاصطدام فيها، وجر الولايات المتحدة إلى أعماق جديدة في الصراع.

من المؤكد أن الولايات المتحدة ستواجه تحديات في العمل في الوقت نفسه على تخليص نفسها من الحرب اليمنية (وهو أحد التزامات بايدن الانتخابية) والعودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة. من المرجح أن يؤدي الانسحاب من الحرب إلى إشعار الرياض بأنه تم التخلي عنها، ما سيضعف التوترات التي ستنتشأ من العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، وفي الوقت نفسه زيادة جراءة الحوثيين. وسيطلب الأمر نشاطاً دبلوماسياً كبيراً لانسحاب الولايات المتحدة من الحرب في الوقت الذي تساعد فيه على إنهائها، والضغط على السعوديين دون تفجيرهم بشكل كامل، وتخفيف الضغط على الحوثيين دون إعطائهم الانطباع أن بوسعهم إفسال المفاوضات التي تجري بنية طيبة.

بشكل عام، فإن التتابع قد يتكون من خمس خطوات: أولاً، ينبغي على فريق بايدن إلغاء تصنيف ترامب في ساعاته الأخيرة للكيان الحوثي، أو أنصار الله، وقادة حوثيين معينين، بشكل يخضعهم لعقوبات ستؤدي فقط إلى مفاخرة الكارثة الإنسانية وتعقيد الجهود الدبلوماسية.⁵² ثانياً، ينبغي أن تحجم عن تقديم المساعدات

العسكرية، وأن توضح بأنها ستحمي الرياض من التهديدات الواقعة على سلامة أراضيها إذا وصلت إلى درجة معينة من الخطر، لكنها لا تستطيع أن تقدم لها شيكاً على بياض بالنسبة للحرب في اليمن. ثالثاً، ينبغي أن توضح بأن الجهود الجارية بنية طيبة من الرياض ستكون مهمة مع إعادة الولايات المتحدة لتقييم الشراكة الأمنية بين الولايات المتحدة والسعودية. رابعاً، ينبغي على الولايات المتحدة أن تزيد من دعمها لجهود السلام التي تبذلها الأمم المتحدة وربما حتى أن تعين مبعوثاً خاصاً لليمن للمساعدة في ذلك. أخيراً، وعلى هامش المفاوضات مع طهران بشأن الاتفاق مع إيران، ينبغي على الولايات المتحدة أن تطلب المساعدة لإقناع الحوثيين بالتوصل إلى وقف لإطلاق النار والانخراط بشكل بناء في محادثات السلام – ليس كشرط لعودة الولايات المتحدة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة، بل كإجراء لبناء الثقة يعود بالفائدة على المنطقة.

واشنطن/بروكسل، 28 كانون الثاني/يناير 2021

الملحق أ: عن مجموعة الأزمات الدولية

مجموعة الأزمات الدولية (مجموعة الأزمات) هي منظمة مستقلة غير ربحية وغير حكومية، تضم حوالي 120 موظفاً في خمس قارات يعملون من خلال التحليل الميداني وحشد الدعم وممارسة الإقناع على المستويات العليا من أجل منع وتسوية النزاعات الخطيرة.

تقوم مقارنة مجموعة الأزمات على أساس البحث الميداني، حيث تعمل فرق من الباحثين السياسيين داخل أو بالقرب من الدول التي يوجد فيها خطر لاندلاع أو تصاعد أو تكرار حدوث صراع عنيف. وبناء على المعلومات والتقييمات المستقاة من الميدان تقوم بإعداد تقارير تحليلية تتضمن توصيات عملية موجهة إلى كبار صناعات القرار الدوليين. كما تقوم مجموعة الأزمات بنشر *كرايسيسويتش* وهي نشرة شهرية تقدم الإنذار المبكر وتحديثاً واضحاً ومنتظماً حول وضع ما يصل إلى 70 حالة صراع فعلي أو محتمل في سائر أنحاء العالم.

يتم توزيع تقارير مجموعة الأزمات بشكل واسع عبر البريد الإلكتروني، وتتوافر في نفس الوقت على موقعها على الإنترنت: www.crisisgroup.org. تعمل مجموعة الأزمات بشكل وثيق مع الحكومات والأطراف التي تؤثر على الحكومات، بما في ذلك الإعلام، من أجل إبراز تحليلاتها حول الأزمات وحشد التأييد لتوصياتها بشأن السياسات.

إن مجلس أمناء مجموعة الأزمات – الذي يضم شخصيات بارزة في مجالات السياسة والدبلوماسية والأعمال والإعلام – يعمل بشكل مباشر في المساعدة على إيصال هذه التقارير والتوصيات إلى انتباه كبار صناعات السياسات في سائر أنحاء العالم. يتشارك رئاسة مجموعة الأزمات الرئيس والمدير العام التنفيذي لمجموعة فيوري ومؤسس مؤسسة رادكليف، فرانك غيوسترا، والنائب السابق للأمين العام للأمم المتحدة والمدير الإداري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، اللورد (مارك) مالوخ – براون.

رئيس مجموعة الأزمات ومديرها التنفيذي، روبرت مالي، باشر مهام منصبه في 1 كانون الثاني/يناير 2018. شغل مالي سابقاً منصب مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مجموعة الأزمات؛ وكان آخر منصب شغله هو منصب المساعد الخاص للرئيس الأميركي السابق باراك أوباما ومستشاره رفيع المستوى لشؤون الحملة ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، ومنسق البيت الأبيض لشؤون الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا والخليج. كما عمل في الماضي كمساعد خاص للرئيس بل كلينتون للشؤون الإسرائيلية-ال فلسطينية.

يوجد المقر الرئيسي الدولي لمجموعة الأزمات الدولية في بروكسل، كما أن لها مكاتب في سبعة مواقع أخرى هي: بوغوتا، وداكار، واسطنبول، ونيروبي، ولندن، ونيويورك، وواشنطن دي سي. كما أن لها وجود في المواقع الآتية: أبوجا، وأديس أبابا، والبحرين، وبانكو، وبانكوك، وبيروت، وكاراكاس، ومدينة غزة، ومدينة غواتيمالا، والقدس، وجوهانسبورغ، وجوبا، وكابول، وكيف، ومانيلا، ومكسيكو سيتي، وموسكو، وسيؤول، وتبليسي، وتورنتو، وطرابلس، وتونس، ونيانغون.

تتلقي مجموعة الأزمات دعماً مالياً من طيف واسع من الحكومات والصناديق والمترعين الأفراد. تقيم مجموعة الأزمات حالياً علاقات مع الدوائر والهيئات الحكومية الآتية: وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، الوكالة النمساوية للتنمية، وزارة الخارجية الدنماركية، وزارة الشؤون الخارجية الهولندية، صندوق أمانة طوارئ الاتحاد الأوروبي لأفريقيا، وآلية الاتحاد الأوروبي للمساهمة في الاستقرار والسلام، وزارة الخارجية الفنلندية، وكالة التنمية الفرنسية، وزارة شؤون أوروبا والشؤون الخارجية الفرنسية، دائرة الشؤون الدولية الكندية، وزارة الخارجية الأيسلندية، وزارة الخارجية والتجارة الإيرلندية، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وزارة خارجية إمارة ليختنشتاين، وزارة الخارجية والشؤون الأوروبية في لوكسمبورغ، وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وزارة الخارجية القطرية، وزارة الخارجية السويدية، وزارة الشؤون الخارجية الاتحادية السويسرية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ووزارة الخارجية والكمونولث والتنمية البريطانية، والبنك الدولي.

ترتبط مجموعة الأزمات بعلاقات مع المؤسسات التالية: مؤسسة أدلفي للأبحاث، مؤسسة كارنيغي في نيويورك، فيسبوك، مؤسسة فورد، فريديريك-إيبرت-شتيفتونغ، ومؤسسة غلوبال تشالنجز، ومؤسسة هنري لوس، ومؤسسة جون د. وكاثرين ت. ماك آرثر، ومؤسسات أوبن سوسيتي، ومؤسسة بلوشيرز، ومؤسسة روبرت بوش شتيفتونغ، ومؤسسة الإخوان روكفلر، وشتيفتونغ ميركاتور.

كانون الثاني/يناير 2021



International Crisis Group

Headquarters

Avenue Louise 235, 1050 Brussels, Belgium

Tel: +32 2 502 90 38

brussels@crisisgroup.org

New York Office

newyork@crisisgroup.org

Washington Office

washington@crisisgroup.org

London Office

london@crisisgroup.org

Regional Offices and Field Representation

Crisis Group also operates out of over 25 locations in Africa, Asia, Europe, the Middle East and Latin America.

See www.crisisgroup.org for details

PREVENTING WAR. SHAPING PEACE.